



# مجلة العلوم الشرعية

## مجلة علمية دورية محكمة

العدد الثمانون رجب 1447 هـ يناير 2026 م

ترجمة كتب القراءات وعلومها المخطوطية بغیر العربية وتحقيقها  
دراسة وصفية تأصيلية تطبيقية  
د. عبد الله بن صلاح الصاعدي

القراءات القرآنية وأثرها في التفسير من كتاب التفسير  
من سنن سعيد بن منصور - عرض ودراسة  
د. علوى عبد الرحيم مصلح الردادي

الأحكام الفقهية المتعلقة بخلق سوء الظن  
د. محمد بن حسن عتيق المحلبي

بدائل الطلاق في الفقه الإسلامي - دراسة فقهية مقارنة  
د. عبد الحميد بن عبد السلام بنعلي

تعليق الحكم بالكراءة عند الحنابلة من خلال كتاب كشاف القناع  
دراسة تأصيلية تطبيقية  
د. محسن بن عايش المطيري





بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

## أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عادل بن مبارك المطيرات

الأستاذ في قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية بكلية  
الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة الكويت

أ. د. علي ساموه

أستاذ الحديث - كلية العلوم الإسلامية  
جامعة الأمير سونكلا - فطاني- تايلاند

أ. د. بكر زكي عوض

الأستاذ في قسم الدعوة - جامعة الأزهر- القاهرة

أ. د. عبد العزيز بن ناصر التميمي

الأستاذ في قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ. د. حسين عبد العال حسين محمد

أستاذ التفسير وعلوم القرآن - جامعة الأزهر- أسيوط

د. عبد الحميد عشاق

الأستاذ في قسم الفقه - جامعة القرويين - المغرب

أ. د. أحمد بن عبد العزيز السيد

أستاذ أصول الفقه - جامعة البحرين

أ. د. كنعان موستيتش

الأستاذ في كلية الدراسات الإسلامية- جامعة سريليفو

د. حسام بن محمد الريان

أمين تحرير مجلة العلوم الشرعية- عمادة البحث العلمي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المشرف العام:

الأستاذ الدكتور / أحمد بن سالم العامري  
معالي رئيس الجامعة

نائب المشرف العام:

الدكتور / نايف بن محمد العتيبي  
وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير:

الأستاذ الدكتور / محمد بن حسن آل الشيخ  
الأستاذ في قسم الفقه بكلية الشريعة

مدير التحرير:

الدكتور / محمد بن عبد الله المديميغ  
الأستاذ المساعد في قسم الفقه بكلية الشريعة

## • التعريف بالمجلة: •

مجلة علمية فصلية محكمة متخصصة، تصدر عن عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أربع مرات في السنة، وتعنى بنشر الدراسات والبحوث الأصلية والرصينة التي تتوافق فيها مقومات البحث العلمي من حيث أصالة الفكر وجذبه، ووضوح المنهجية وسلامتها، ودقة التوثيق والإحالات، المتعلقة بمجالات العلوم الشرعية من عقيدة وتفسير وحديث وفقه وأصول فقه وقواعد فقهية ودعوة وثقافة إسلامية وسياسة شرعية وما إلى ذلك مما يندرج تحت العلوم الشرعية.

### الرؤى:

مجلة علمية رائدة تُعنى بنشر النتاج العلمي للباحثين والدارسين في شق مجالات العلوم الشرعية.

### الرسالة:

تسعى المجلة لتصبح مرجعاً علمياً للباحثين والدارسين في العلوم الشرعية، من خلال تحكيم البحوث العلمية ونشرها، ذات الأصالة والتميز والجذب، وفق معايير مهنية عالية متميزة، وتحقيق التواصل العلمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين في علوم الشرعية.

### الأهداف:

تبني مجلة العلوم الشرعية هدفاً عاماً هو: نشر البحوث الجيدة والمتميزة، والتي تعمل على إثراء علوم الشرعية والإسهام في النهوض بالبحث في العلوم الشرعية، وتحديداً فإن المجلة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. الإسهام في إثراء العلوم الشرعية والمكتبة الشرعية من خلال نشر البحوث والدراسات في شقي تخصصات علوم الشرعية.
2. إتاحة الفرصة للدارسين والباحثين والمفكرين في مجالات العلوم الشرعية بنشر نتاجهم العلمي والبحثي.
3. تبادل الإنتاج العلمي والمعرفي على المستوى الإقليمي وال العالمي.
4. تسليط الضوء على النتاج العلمي المتميز وإبراز الاتجاهات البحثية الجديدة في مجالات العلوم الشرعية.
5. إدراج المجلة ضمن التصنيفات العالمية للمجلات.

## قواعد النشر:

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العلوم الشرعية) دورية علمية محكمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة، وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط الآتية:  
أولاً: يشترط في البحث لباقٍ للنشر في المجلة:

- أن يتسم بالأصالة والابتكار والجدة العلمية، والمنهجية، والسلالية من الاتجاهات والأفكار المنحرفة.
- أن لا يكون قد سبق نشره، وأن لا يكون مستلأً من بحث أو رسالة أو كتاب، سواء كان ذلك للباحث نفسه، أو لغيره.
- أن لا يقل متوسط درجة تحكيمه عن 80% وأن لا تقل درجة المحكم الواحد عن 75%.
- أن يتم تعديل الملحوظات الواردة من المحكمين في مدة لا تتجاوز (20) يوماً.
- أن يكون في تخصص المجلة.

ثانياً: يشترط عند تقديم البحث:

- تبعة نموذج طلب النشر المتضمن لإقرار الباحث بامتلاكه لحقوق الملكية الفكرية للبحث كاملاً، والالتزامه بعدم نشر البحث إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير، أو مضي خمس سنوات على نشره.
- لا تزيد صفحات البحث عن (50) صفحة مقاس (A4).
- أن يكون بنط المتن (17) Traditional Arabic، والهوامش بنط (13) وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرد).
- يقدم الباحث نسخاً إلكترونية، مع ملخصين باللغتين العربية والإنجليزية، لا تزيد كلماته عن مائة كلمة، على أن يتضمن: عنوان البحث، واسم الباحث، والجامعة، والكلية، والقسم العلمي.
- أن تكون المراجع مرومنة.
- أن تكون الآيات القرآنية مكتوبة بخط المصحف النبوي الشريف من مصحف مجمع الملك فهد بالمدينة.
- تقديم البحث يتم عن طريق منصة المجلات العلمية على الرابط (<https://imamjournals.org>)

ثالثاً: التوثيق:

- توضع هوامش كل صفحة أسفلها على حدة.
  - يليحق بآخر البحث فهرس المصادر والمراجع باللغة العربية، ونسخة منها بالأحرف اللاتينية (الزؤمنة).
  - توضع نماذج من صور المخطوط المحقق في مكانها المناسب.
  - ترفق جميع الصور والرسومات المتعلقة بالبحث، على أن تكون واضحة جلية.
- رابعاً: عند ورود الأعلام الأجنبية في متن البحث أو الدراسة فإنها تكتب بحروف عربية وتوضع بين فوسين بحروف لاتينية، مع الاكتفاء بذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.
- خامساً: تُحُكَم البحوث المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.
- سادساً: التحكيم في المجلة خاضع للسرية التامة
- سابعاً: الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبّر عن قناعة الباحث، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة.

## سياسة النشر في مجلة العلوم الشرعية:

1. تستقبل المجلة البحوث في التخصصات التي تتنمي إليها، على مدار العام، من خلال منصة المجلات العلمية [imamjournals.org](http://imamjournals.org) ما عدا إجازة الصيف.
2. يحب على الباحث الإقرار بأن العمل العلمي المقدم أصيل، ولم يتقدم به إلى أي وعاء نشر آخر؛ إذ يُعد تقديم البحث إلى أكثر من وعاء نشر في وقت واحد سلوكاً منافيًّا لأخلاقيات البحث العلمي.
3. يخضع البحث للفحص الأولي من خلال لجنة من هيئة التحرير للتأكد من استيفائه للمطلبات، والتزامه بأخلاقيات البحث العلمي، وأهليته للتحكيم، وقد ترى اللجنة صلاحيته للتحكيم وقد ترى رفضه، دون التزام بإبداء مسوغات لذلك.
4. يُبلغ الباحث بصلاحية بحثه للتحكيم أو عدم صلاحيته في مدة لا تزيد عن أسبوع غالباً من ذوق بحثه.
5. يحال البحث لمحةكفين اثنين من ذوي الاختصاص العلمي والمهارة البحثية، فإن قبلاً البحث أجيزة، وإن اختلفا في الحكم؛ يرسل البحث إلى محكم ثالث مرجح، أو يفصل فيه الهيئة بما تراه مناسباً.
6. تحكيم البحوث خاضع للسرية التامة، بعدم الإفصاح عن أسماء الباحثين أو المحكمين.
7. يُطلب من المحكم إبداء رأيه في البحث كتابةً وفق عناصر محددة، منها: وضوح أهداف البحث، مطابقة العنوان للمضمون، استيفاء المادة العلمية، العمق العلمي للبحث، بالإضافة العلمية في مجال التخصص، الأمانة العلمية.
8. يلتزم المحكم بالاعتذار عن التحكيم إذا رأى أن البحث لا يناسب تخصصه الدقيق، أو أن وقته لا يتسع للتحكيم.
9. يستغرق تحكيم البحث من تاريخ وروده مدة لا تزيد غالباً عن شهر.
10. يلتزم المحكم بأن تكون ملاحظاته موجهة إلى البحث لا إلى شخصية الباحث، وأن يذكر فيها نقاط قوة البحث ونقاط ضعفه، والملحوظات التفصيلية، وفق نموذج التحكيم المعتمد.
11. تحفظ هيئة التحرير بأسباب الرفض أحياناً في حال تم رفض البحث.
12. لا يحق لصاحب البحث المروض أن يتقدم به مرة أخرى إلى المجلة ولو أجزى عليه تعديلات.
13. الأولية في النشر للبحوث وفق تاريخ قبولها في المجلة، ولهيئة التحرير الحق في الاستثناء من ذلك.
14. يحق لهيئة التحرير إجراء تعديلات شكلية على البحث بما يتناسب مع نمط النشر في المجلة.
15. البحوث المنشورة في المجلة تمثل رأي الباحث ولا تمثل رأي الجامعية، ولا هيئة التحرير، ولا يتحملان أي مسؤولية قانونية تردد على هذه البحوث.
16. تُؤول كل حقوق النشر للمجلة لمدة خمس سنوات من تاريخ قبول البحث، ولا يجوز للباحث نشر البحث قبل مضي هذه المدة في أي منفذ نشر آخر ورقياً أو إلكترونياً دون موافقة رئيس هيئة التحرير.
17. تُنشئ المجلة رقمياً عبر منصة المجلات العلمية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
18. تلتزم المجلة باحترام حقوق الملكية الفكرية للباحثين، وبما يمنع الاعتداء على أفكار الآخرين بأي شكل من الأشكال.
19. لهيئة تحرير المجلة الحق في حذف البحث أو جزء منه بعد نشره، إذا وجدت فيه ما يستدعي ذلك.
20. تتيح المجلة الوصول المجاني لكافية البحوث المقبولة لديها بعد نشرها على منصة المجلات العلمية، مساهمة منها في نشر العلم وتعزيز التواصل البحثي مع المهتمين.



# تعليلات الحكم بالكرابة عند الحنابلة من خلال كتاب كشاف القناع

## دراسة تأصيلية تطبيقية

د. محسن بن عايش المطيري  
قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية  
جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز - الخرج - المملكة العربية السعودية

---

### The Reasoning Behind Rulings of Dislike in the Hanbali School: An Analytical Study Based on Kashshaf al-Qina'

Dr. Dr. Mohsen bin Ayed Al-Mutairi  
Department of Islamic Studies - Faculty Education  
Sattam bin Abdulaziz University  
Kingdom of Saudi Arabia

mo.almutairi@psau.edu.sa



تاریخ تقديم البحث: ١٤٤٦/٥/٢٤ هـ \* تاریخ قبول البحث: ١٤٤٦/٦/٢٤ هـ



## ملخص الدراسة:

يهدف البحث إلى الكشف عن أوجه تعليلات الحكم بالكرابة لدى الحنابلة من خلال كتاب كشاف القناع.

ويتكون البحث من مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

سيقوم هذا البحث على المنهجين الاستقرائي والتطبيقي على النحو التالي: المنهج الاستقرائي الذي يقوم على تتبع المکروهات الفقهية المعللة، المنهج التطبيقي الذي يقوم على دراسة التعليلات وتحليلها، ومن ثم إرجاعها إلى أصول وقواعد تدرج تحتها فروع ومسائل فقهية.

ذكرت فيه مفهوم التعليل عند الأصوليين، والتعليق بمعنى اللغوي العام، ثم تناولت دواعي التعليل عند الحنابلة.

ثم ذكرتُ أوجه التعليلات العامة: التعليل بورود النهي المتصروف من التحرير إلى الكراهة لقرينة تدل عليه، والرد لقياس الشرعي، والرد لقول الصحابي، ولمخالفة السنة الظاهرة المؤكدة، والتعليق بالخروج من الخلاف، والأخذ بالاحتياط.

وأهم نتائج البحث: عنابة الحنابلة بمقاصد الشريعة، والتعليق بها في الأحكام الشرعية، وعند الترجيح بين الأقوال.

**الكلمات المفتاحية:** (التعليق، الكراهة، عنابة، كشاف القناع).



## Abstract

This study aims to uncover the methods of reasoning employed by the Hanbali jurists in their rulings of dislike (karahah) as presented in *Kashshaf al-Qina'*. The research is structured into an introduction, four chapters, and a conclusion, and applies both inductive and applied methodologies. The inductive approach is used to trace instances of juristic rulings deemed disliked along with their stated reasons, while the applied approach analyzes these justifications and relates them back to overarching principles and legal maxims from which various subsidiary rulings emerge.

The study first discusses the concept of *ta'lil* (legal reasoning) in *usul al-fiqh*, alongside its broader linguistic usage, before addressing the motives behind the Hanbalis' resort to reasoning. It then identifies the principal forms of justification, including: construing a prohibition as implying dislike rather than prohibition when supported by context, reliance on analogical reasoning (*qiyas*), deference to the opinions of Companions, contravention of established *Sunnah*, avoidance of scholarly disagreement, and adherence to precaution.

The findings highlight the Hanbalis' close attention to the higher objectives of *Shari'a* (*maqasid al-shari'a*) and their use of these objectives both in issuing rulings and in weighing between divergent opinions.

**key words:** legal reasoning; rulings of dislike; Hanbali school  
*Kashshaf al-Qina'*

## المقدمة

الحمد لله الذي خلق الأنام، وشرع الأحكام، وبين الحلال والحرام، والصلة والسلام على سيد الأنام، المبعوث بشرائع الإسلام، وعلى آله وصحبه الكرام.

أما بعد:

فإن الله ميز شريعة الإسلام عن باقي الشرائع بأن جعلها ناسخة لجميع ما سبقها، باقية إلى قيام الساعة، صالحة لكل زمان ومكان، ففتح لأساطين أهل العلم باب الاجتهاد، ليكون طريقاً لمعرفة أحكام المسائل الحادثة، والواقع المستجدة، وذلك من خلال النظر في نصوص الكتاب والسنّة، واستنباط عللها، ومن ثم القياس عليها، وجاءت هذه العلل إما مكشوفة، ظاهرة للناظر، وتسمى العلل المنصوصة، وإما خفية تحتاج إلى بذل وسع في استنباطها واستخراجها، وتسمى العلل المستنبطة، ومن هنا جاءت أهمية التعليل لمعرفة أحكام الواقع غير المنصوصة، وقد جاءت كتب الفقه مليئة بالتعليلات، وخاصة لحكم الكراهة، فهو من أكثر الأحكام ارتباطاً بالتعليق، ومن هنا جاء هذا البحث ليكشف الغطاء عن أسباب وتعليلات الحكم بالكراهة، ورأيُّ أن يكون عنوان هذا البحث: "تعليلات الحكم بالكراهة عند الحنابلة من خلال كتاب كشاف القناع دراسة تأصيلية تطبيقية".

أهمية البحث:

- أن معرفة التعليلات للمكرهات الفقهية مما ينمي الملكة الفقهية ويقويها.
- الوقوف على مدارك وآخذ الأحكام الشرعية، وذلك من خلال التعليلات للمكرهات الفقهية.
- أن التعليلات من طرق معرفة درجة الكراهة، فإن المكرهات الفقهية ليست على درجة واحدة، فهي تتفاوت بين مطلق الكراهة، والكراهة الشديدة، ومن طرق التمييز بينها معرفة التعليلات.



## مشكلة البحث:

يمكن حصر مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- ١- ما حقيقة مصطلح التعليل؟
- ٢- ما دواعي التعليقات الفقهية عند الخنابلة؟
- ٣- ما تعليقات الخنابلة للحكم بالكراءة من خلال كتاب كشاف القناع؟
- ٤- ما التطبيقات لهذه التعليقات؟

## الأهداف:

- ١- بيان حقيقة التعليل.
- ٢- الكشف عن دواعي التعليل عند الخنابلة.
- ٣- ذكر أوجه التعليقات بالكراءة لدى الخنابلة من خلال كتاب كشاف القناع.
- ٤- بيان التطبيقات لهذه التعليقات.

## حدود البحث:

محل البحث هو المکروهات الفقهية المعللة صراحة عند شيخ الخنابلة أبي السعادات منصور بن يونس البهوي (ت ١٠٥١هـ) من خلال كتابه: كشاف القناع عن متن الإقناع.

## الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة أو بحث يتعلق بموضوع هذا البحث، ولكن هناك العديد من الكتب والرسائل العملية والأبحاث التي تناولت دراسة أحكام الكراءة، والعلل الفقهية، ومنها ما يأتي:

**الدراسة الأولى:** المسائل التي قيل فيها بالكراءة، وهو مشروع بحثي في الجامعة الإسلامية، لمجموعة من طلاب مرحلة الماجستير.

**الدراسة الثانية:** المسائل الفقهية التي حمل النهي فيها على غير التحرم، وهو مشروع بحثي في كلية الشريعة، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لمجموعة من طلاب مرحلة الماجستير.

وتحتختلف دراستي عن هذين المشرعین فھي في الجانب الفقهي فقط، ولم تتعرض إلى الجانب التأصيلي، كما أنها في المکروھات في المذاھب الأربعه وليس خاصه بالمذاھب الحنبلي.

**الدراسة الثالثة:** تعلیل الأحكام الفقهية عند الحنابلة- دراسة تأصيلية مع نماذج تطبيقية على العبادات والمعاملات، بحث محکم للدكتور خالد باطین.

وهذه الدراسة أقرب إلى موضوع البحث، فھي تجتمع معه في أنها في المذاھب الحنبلي، وكذلك في التعلیلات، ولكنها تختلف في عدة جوانب، وهي:  
أولاً: أن بحثي اختص بحکم الكراهة.

ثانياً: من جهة التأصیل للتعلیلات، فقد رددت التعلیلات إلى أصول جامعة تندرج تحتها مسائل، وهذا لم يكن في الدراسة السابقة، وهو فرق جوهري.

ثالثاً: لم يتعرض الباحث في دراسته إلى التعلیل بمقاصد الشريعة بالتفصیل، بخلاف هذا البحث فقد عقدت فيه مبحثاً للتعلیل بمقاصد مع ذكر المقصود المجزئية والخاصة.

#### منهجية البحث:

يقوم هذا البحث على المنهجين الاستقرائي والتطبيقي على النحو التالي:

- 1- المنهج الاستقرائي الذي يقوم على تتبع المکروھات الفقهية المعللة.
- 2- المنهج التطبيقي الذي يقوم على دراسة التعلیلات وتحليلها، ومن ثم إرجاعها إلى أصول وقواعد تندرج تحتها فروع وسائل فقهية.

ويمكن تقسيم إجراءات البحث إلى قسمين:

#### الأول: إجراءات البحث الخاصة، وستكون وفق العناصر الآتية:

- 1- استقراء وجمع المکروھات الفقهية المعللة في كتاب كشاف القناع.
- 2- لن أتحدث في بحثي هذا عن العلة في القياس، ولا عن مسالك العلة عند الأصوليين، إلا عند الحديث عن المقصود الشرعية، ودورها في تعلیل الأحكام.
- 3- إرجاع المکروھات الفقهية إلى أصول وقواعد، يمكن أن تندرج تحتها عدد من المسائل الفقهية المتشابهة.

- ٤- الاختصار قدر المستطاع عند ذكر التطبيق الفقهي، مع إبراز أثر التعليل على التطبيق الفقهي.
- ٤- عند النقل عن البهوي؛ فإنني أدمج المتن مع الشرح دون التمييز بينهما في جميع نقولاتي عن البهوي.
- وأما إجراءات البحث العامة فتتلخص في العناصر الآتية:
- ١- عزو الآيات لسورها، مع بيان أرقامها.
  - ٢- تخريج الحديث، أو الأثر بذكر الكتاب أو الباب، ثم رقم الحديث أو الأثر، ثم ذكر الجزء والصفحة.
  - ٣- توثيق نصوص العلماء وآرائهم من كتبهم مباشرة، ولا ألجأ للواسطة إلا عند تuder الأصل، وفي هذه الحالة أعتمد أقدم الكتب التي تعد واسطة في توثيق النص، أو الرأي.
  - ٤- ستكون الإحالة إلى المصدر في حالة النقل منه بالنص بذكر اسمه والجزء والصفحة، وفي حالة النقل بالمعنى بذكر ذلك مسبوقاً بكلمة (انظر...).
  - ٥- لم أترجم للأعلام طلباً للاختصار.
  - ٦- المعلومات المتعلقة بالمرجع (الناشر، ورقم الطبعة، ومكانها، وتاريخها،...) سأكتفي بذكرها في قائمة المصادر والمراجع، إلا أن تختلف الطبعة فأشير إلى ذلك في الحاشية.

#### خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.  
المقدمة وتشتمل على أهمية البحث، ومشكلته، وهدفه، والدراسات السابقة، ومنهجه، وإجراءاته، وخطته.

**المبحث الأول:** التعريف بمصطلحات البحث، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة التعليل.

المطلب الثاني: حقيقة الكراءة.

**المبحث الثاني: دواعي التعليل عند الخنابلة.**

**المبحث الثالث: التعليلات العامة للحكم بالكرابة، وفيه ستة مطالب:**

المطلب الأول: التعليل بالنهي المتصروف عن التحرير.

المطلب الثاني: التعليل بالرد لليقاس.

المطلب الثالث: التعليل بالرد لقول الصحابي.

المطلب الرابع: التعليل بمخالفة السنة.

المطلب الخامس: التعليل بالخروج من الخلاف.

المطلب السادس: التعليل بالاحتياط.

**المبحث الرابع: التعليل بمقاصد الشريعة، وفيه سبعة مطالب:**

المطلب الأول: التعليل بمقصد: حفظ الكرامة، والترفع عن الدناءة.

المطلب الثاني: التعليل بسد الذرائع.

المطلب الثالث: التعليل بمقصد الخشوع والخضوع والتذلل في العبادة

المطلب الرابع: التعليل بمقصد منع البدعة والاحداث في الدين.

المطلب الخامس: التعليل بدفع الضرر.

المطلب السادس: التعليل بمقصد تعظيم شعائر الله.

المطلب السابع: التعليل بمقصد النهي عن مشابهة الكفار.

الخاتمة.

فهرس المصادر والمراجع.



## المبحث الأول

### التعريف بمصطلحات البحث

وفيه مطلبان:

#### المطلب الأول: حقيقة التعليل

التعليق لغة:

من علٰ: ذكر ابن فارس: أن العين واللام ثلاثة أصول صحيحة، وهي:  
الأول: التكرار، ومنه العَلَلُ، وهي الشربة الثانية. ويقال عَلَلٌ بَعْدَ نَكْلٍ.  
الثاني: العائق يعوق، وهو: حدث يشغل صاحبه عن وجهه؛ كأن تلك العلة  
صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول.

والأصل الثالث: العلة: المرض، وصاحبها معتل، قال ابن الأعرابي: عل المريض  
يعل علة فهو عليل، ورجل علة، أي كثير العلل<sup>(١)</sup>.

التعليق اصطلاحاً:

اختلاف الأصوليون في تعريف العلة اصطلاحاً، على أقوال كثيرة، من أشهرها  
ما يأتي:

الأول: أنها الوصف المعرف للحكم.

يعني: أن تكون العلة دالة ومعرفة لحكم الفرع فقط دون الأصل، لأن حكم  
الأصل ثابت بالنص أو بالإجماع، مثاله: الإسکار فإنه علة لحريم المسكر، وعلامة  
عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: مادة: [علٰ] في مقاييس اللغة، ابن فارس (٤/١٤)، ولسان العرب، لابن منظور (١١/٤٦٧).

(٢) انظر: الإيجاج في شرح المنهاج، لابن السبكي (٣/٤٠).

واختار هذا التعريف أكثر الأصوليين<sup>(١)</sup>، كالفارخر الرازي<sup>(٢)</sup>، والبيضاوي<sup>(٣)</sup>، وتأج الدين ابن السبكي<sup>(٤)</sup>.

**الثاني: أنها المؤثرة بذاتها في الحكم.**

معنى: أن تأثير العلة فيه: أنها توجبه وتفتبيه ذاتاً، وهذا القول للمعتزلة، وهو مبني على أصل الاعتراض من أن الحسن والقبح لذات الشيء<sup>(٥)</sup>.

**الثالث: أنها المؤثرة في الحكم لا بذاتها؛ بل يجعل الله لها ذلك.**

واختار هذا القول الغزالي<sup>(٦)</sup>.

**الرابع: أنها الباعث على تشريع الحكم.**

معنى: أن تكون العلة مشتملة على حكمة أو غاية مقصودة للشارع من شرع الحكم إما لجلب مصلحة أو تكميلها، أو دفع مفسدة أو تقليلها<sup>(٧)</sup>.  
وهو اختيار الأمدي<sup>(٨)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٩)</sup>.

**الخامس: الوصف الظاهر المنضبط المعرف للحكم<sup>(١٠)</sup>.**

قال المرداوي: "فأصحابنا والأكثر؛ بل هو قول أهل السنة: أن العلة هي المعرفة للحكم لا مؤثر، لأن الحكم قديم فلا مؤثر له، فإن أريد تعلق الحكم بالمكلف، فهو بإرادة الله تعالى، لا بتأثير شيء من العالم"<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: تشنيف المسماع بجمع الجواب (١٧٥/١).

(٢) انظر: المحصول، للرازي (٣١٠/٥).

(٣) انظر: المنهاج مع شرح الإبهاج، للبيضاوي (٤٠/٣).

(٤) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، لابن السبكي (٤٢٨٥/٣).

(٥) انظر: المغني، للقاضي عبدالجبار (٢٨٥/١٧)، المعتمد، لأبي الحسين البصري (٣٦١/٢).

(٦) انظر: المستصفى، للغزالي (٣٥٠).

(٧) انظر: تيسير الوصول إلى منهاج الأصول، لابن إمام الكاملية (٢٣٨/٥).

(٨) انظر: الإحکام في أصول الأحكام، للأمدي (٢٠٢/٢).

(٩) انظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لابن السبكي (١٢/٢).

(١٠) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، لابن السبكي (٤٠/٣)، والتجهيز شرح التحرير، للمرداوي (٣١٧٧/٧).

(١١) التجهيز شرح التحرير، للمرداوي (٣١٧٧/٧).



**والمقصود بالتعليق هنا:** معناه اللغوي العام، وأردت به: ما كان مستندًا للحكم الشرعي، أو نقول المراد به: مدارك الأحكام الشرعية، والمدارك: جمع مُدرك، وهو الطريق الذي يتوصل به إلى إدراك الشيء<sup>(١)</sup>، وجاء في المصباح المنير: مدارك الشرع، هي: مواضع طلب الأحكام، وهي حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد من مدارك الشرع<sup>(٢)</sup>.

والتعليق على هذا المعنى: يشمل الأدلة الشرعية من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.

ويشمل كذلك التعليل المقصادي، الذي يقوم بالنظر إلى مقاصد الشريعة الإسلامية، ومراعاة المعاني والحكم التي راعاها الشارع في التشريع، من أجل تحقيق مصالح العباد.

وعلى هذا فلن أتطرق إلى التعليل القياسي، الذي يقوم على إلحاقي فرع بأصل للصلة الجامعة بينهما.

### الفرق بين التعليل والاستدلال:

وهو يقارب معنى الاستدلال بمفهومه العام، وذكر الجرجاني فرقاً بين الاستدلال والتعليق، وبين أن الاستدلال هو تقرير ثبوت الأثر؛ لإثبات المؤثر، أما التعليل فهو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة الاستدلال: أن الدخان يُستدل به على وجود النار، وأما التعليل: فهو الاستدلال بالنار على وجود الدخان، فعلة الدخان هي النار.

### التعليق والدليل:

ويرى الطوفى: أن الدليل أعم من التعليل؛ إذ كل تعليل دليل، وليس كل دليل تعليلاً، لجواز أن يكون نصاً أو إجماعاً<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: شرح مختصر الروضة، للطوفى (٤٩١/٣).

(٢) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (١٩٢/١).

(٣) انظر: التعريفات، للجرجاني (٦١).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة، للطوفى (٩٥/١).

## المطلب الثاني: حقيقة الكراهة

### أولاً: تعريف الكراهة لغة:

من كره، وهو يدل على خلاف الرضا والحبة. يقال: كرهت الشيء أكرهه كرهًا، ويقال: الكره: المشقة، والكره: أن تكلف الشيء فتعمله كارهًا<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: تعريفه اصطلاحاً:

عرف الأصوليون المکروه بعدة تعريفات متقاربة، ولذلك سأقتصر على تعريفه عند الحنابلة، فعرفه الطوфи بأنه: ما مدح تاركه، ولم يذم فاعله<sup>(٢)</sup>. وتابعه في هذا التعريف المرداوي<sup>(٣)</sup>، والفتواحي<sup>(٤)</sup>.

### شرح التعريف:

خرج بقوله: "ما مدح فاعله" المباح؛ فإنه لا مدح فيه ولا ذم. وخرج بقوله: "تاركه" الواجب والمندوب؛ فالتارك لهما مذموم. وخرج بقوله: "لم يذم فاعله" المحرّم فإنه يذم فاعله.

### إطلاقات الكراهة:

يرى الغزالي أن المکروه يطلق بالاشتراك على أربعة معانٍ، هي<sup>(٥)</sup>:  
**الأول**: المحرّم، وهو المعنى المراد عند المتقدمين، فكثيراً ما يقول الشافعى رحمة الله وأكره كذا، وهو يريد التحرير، وكان السلف يستعملون الكراهة في معناها الذي استعملت فيه في كلام الله ورسوله، وهو التحرير، ولكن المتأخرون اصطلحوا على إطلاق الكراهة على ما ليس بمحرم، وتركه أرجح من فعله<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (١٧٢/٥)، مادة: (كره)، لسان العرب، لابن منظور (٥٣٤/١٣).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة، للطوфи (٣٨٢/١).

(٣) انظر: التبشير شرح التحرير، للمرداوي (١٠٠٥/٣).

(٤) انظر: شرح الكوكب المبیر، للفتاوحى (٤١٣/١).

(٥) انظر: المستصفى، للغزالى (ص ٥٤).

(٦) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم (٨١/٢).



**الثاني:** ما نهي عنه نهي تنزيه، وهو الذي أشعر بأن تركه خير من فعله، ولم يعاقب فاعله.

**الثالث:** ترك ما هو خلاف الأولى وإن لم ينفع عنه، كترك صلاة الضحى مثلاً لا لنهي ورد عنه بخصوصه، ولكن لكترة فضله وثوابه.

**الرابع:** ما وقعت الشبهة في تحريم كل حم السبع، وقليل النبيذ.

قال الغزالی عن الإطلاق الرابع: "وهذا فيه نظر؛ لأن من أداه اجتهاده إلى تحريم فهو عليه حرام، ومن أداه اجتهاده إلى حله فلا معنى للکراهة فيه، إلا إذا كان من شبهة الخصم حزازة في نفسه ووقع في قلبه، فقد قال عليه وسليه: «الإثم حزاز القلب»<sup>(١)</sup>، فلا يقبح إطلاق لفظ الكراهة لما فيه من خوف التحرم، وإن كان غالب الظن الحل"<sup>(٢)</sup>.

(١) شعب الإيمان، للبيهقي (٣٠٧/٧).

(٢) انظر: المستصفى، للغزالی (ص ٥٤).

## المبحث الثاني

### داعي تعليل الأحكام عند الحنابلة

إن من عقيدة أهل السنة والجماعة القول بتعليق الأحكام<sup>(١)</sup>، وأن الشريعة جاءت معللة بجلب المصالح ودرء المفاسد، وأن لتشريع الأحكام وتنزيلها، مقاصد وغايات ومعانٍ، وحكمًا ومصالح، وهذا ما نص عليه غير واحد من العلماء، يقول العز بن عبد السلام: "معظم الشريعة الأمر بما ظهرت لنا مصلحته، أو رجحان مصلحته، والنهي عما ظهرت لنا مفسدته، أو رجحان مفسدته"<sup>(٢)</sup>، وقال ابن القيم: "إن الشريعة مبناتها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها"<sup>(٣)</sup>.

#### وفيما يأتي بيان داعي تعليل الأحكام:

أولاً: بيان حكمة التشريع الإلهي، فالشريعة جاءت برفع الحرج عن المكلفين، ودفع الضرر عنهم، ورفع المشاق والأغلال التي كانت على الأمم من قبلهم. ويشهد لهذا قول البهوي في مسألة إسباغ الوضوء: "ويكفي الظن في الإسباغ، أي: في وصول الماء إلى البشرة؛ لأن اعتبار اليقين حرج ومشقة"<sup>(٤)</sup>، والشريعة جاءت برفع الحرج والمشقة.

ثانياً: مراعاة المصالح بتحقيقها وجلبها، والمفاسد بتقليلها ودرئها.

ولهذا شواهد من كلام البهوي في كشف النقانع، من ذلك قوله: "إن كان الجعل من الإمام من ماله، أو من بيت المال جاز؛ لأن في ذلك مصلحة وحثا على تعليم الجهاد، ونفعاً للمسلمين"<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: شرح الأصفهانية، لابن تيمية (٢٦١٨)، ومنهاج السنة، لابن تيمية (٣٨٨).

(٢) الفوائد في اختصار المقاصد، للعز بن عبد السلام (ص ١٣٣).

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم (١١/٣).

(٤) كشف النقانع، للبهوي (٣٦٤/١).

(٥) المرجع السابق (١٦٦/٩).



### ثالثاً: لقوية الأدلة وتعزيزها، وذلك بذكر التعليقات التي تكسب الحكم قوة وثباتاً.

ومن الشواهد على هذا الوجه قوله: "استحب انتظاره للداخل في الركوع أو غيره؛ لأن الانتظار ثبت عن النبي ﷺ في صلاة الخوف؛ لإدراك الجماعة، وذلك موجود هنا، ول الحديث ابن أبي أوفى المتقدم، ولأن ذلك تحصيل مصلحة بلا مضر، فكان مستحبًا، كرفع الصوت بتكبيرة الإحرام" <sup>(١)</sup>.

فهنا استدل بحديثين، وأضاف التعلييل ليزداد الأمر قوة ورجحانًا.

### رابعاً: بيان مقاصد الشريعة الإسلامية، والإشارة إلى الترجيح بها.

ومن الشواهد على هذا في كشاف القناع، قوله: "صلاة العيدين في صحراء قريبة عرفة، نقل حنبل: الخروج إلى المصلى أفضل، إلا ضعيفاً، أو مريضاً؛ لقول أبي سعيد: "كان النبي ﷺ يخرج في الفطر والأضحى إلى المصلى" متفق عليه. وكذلك الخلفاء بعده؛ ولأنه أوقع هيبة الإسلام، وأظهر لشعائر الدين، ولا مشقة في ذلك، لعدم تكررها بخلاف الجمعة، قال النووي: والعمل على هذا في معظم الأمصار" <sup>(٢)</sup>.

خامسًا: للترجح بين الأقوال، وذلك عند التعامل مع مسائل الخلاف.

ويشهد لهذا قوله: "ويتيمم من عدم طهوراً غير المشتبه من غير إعدامهما، ولا خلطهما خلافاً للخرقي، لأنه عادم للماء حكمًا" <sup>(٣)</sup>.

سادساً: لبيان أن هذا الاختيار مبني على قواعد المذهب وموافق له.

ويشهد له، قوله: "وقيمة ما أتلف، قواعد المذهب أن عليه مثله؛ لأنه مثلي، فيتضمن بحثه" <sup>(٤)</sup>.

سابعاً: لبيان سبب اختيار هذا القول على غيره من الأقوال.

ولهذا شواهد من كلام البهوي، حيث قال: "ولا يبطل خيارهما بجنونه أي:

(١) كشاف القناع، للبهوي (١٧٧/٣).

(٢) المرجع السابق (٤٠٢/٣).

(٣) المرجع السابق (٨١/١).

(٤) المرجع السابق (٤٢٢/٤).

جنون أحدهما، وهو أي: المجنون، على خياره، إذا أفاق من جنونه، فلا خيار لوليه، قال في "شرح المتنى": على الأصح؛ لأن الرغبة في المبيع، أو عدمها لا تعلم إلا من جهته<sup>(١)</sup>.

ثامنًا: أن تعليل الأحكام وبيانها للناس؛ أدعى إلى القبول، والعمل بالعلم، وأثبتت في القلوب<sup>(٢)</sup>.

(١) كشاف القناع، للبهوي (٤١٤/٧).

(٢) انظر: العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام لابن العطار (٥٢١/١).



### المبحث الثالث

#### التعليقـاتـ العـامـةـ لـلـحـكـمـ بـالـكـراـهـةـ

وـفـيـهـ سـتـةـ مـطـالـبـ:

##### المطلب الأول

###### التعليقـ بالـنـهـيـ المـصـرـوـفـ عـنـ التـحـرـيمـ

الأصل في مدارك الحكم بالكراءة عند الخنابلة، هو ورود النص الشرعي الدال على الكراءة، ويرى جمهور الأصوليين أن الأصل في النهي إذا ورد مطلقاً مجرداً عن القرائن، أنه يدل على التحرير<sup>(١)</sup>، قال المرداوي: "إِنْ تَجْرَدَتْ صِيغَةُ النَّهْيِ عَنِ الْمَعْنَى الْمَذَكُورَةِ، وَالْقَرَائِنُ افْتَضَتْ التَّحْرِيمَ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ"<sup>(٢)</sup>، وذكر ابن النجاشي أنه قول لأنئمة الأربعة، قال: "إِنْ تَجْرَدَتْ صِيغَةُ النَّهْيِ عَنِ الْقَرَائِنِ فَهِيَ لِلْتَّحْرِيمِ عِنْدَ الْأَئْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ"<sup>(٣)</sup>.

وقد اتفق الأصوليون على أن النهي الوارد في نصوص الكتاب والسنة، إذا ورد مقترباً بقرينة تدل على التحرير، حمل النهي عليها، وإذا اقترب بقرينة تدل على الكراءة، حمل عليها<sup>(٤)</sup>.

##### التطبيقات الفقهية:

###### المثال الأول: ترك الأضحية للقادر عليها.

ذكر البهوي في كشاف القناع كراهة ترك الأضحية للقادر عليها، والسبب في

(١) انظر: الإشارة في أصول الفقه، للبياجي (ص ٥٩)، البحر المحيط، للزركشي (٣١٠/٣)، والتحبير شرح التحرير، للمرداوي (٢٢٨٣/٥)، شرح الكوكب المنير، للفتوحى (٨٣/٣).

(٢) التحبير شرح التحرير، للمرداوي (٢٢٨٣/٥).

(٣) شرح الكوكب المنير، للفتوحى (٨٣/٣).

(٤) انظر: الفائق في أصول الفقه، للهندى (٢٥١/١)، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشي (٦٢٩/٢).

هذه الكراهة هو ورود النص عن النبي ﷺ، المتضمن النهي عن ترك الأضحية، لمن له قدرة على قيمتها<sup>(١)</sup>.

**الدليل:** عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من وجد سعة فلم يضح، فلا يقربن مصلاً»<sup>(٢)</sup>.

**وجه الدلالة:** دل الحديث دلالة ظاهرة على النهي عن ترك الأضحية، وظاهر هذا النهي أنه للتحريم، لكنه حمل على الكراهة، لوجود القرينة الصارفة عن التحريم إلى الكراهة.

**والقرينة الصارفة عن التحريم إلى الكراهة:** ضعف الحديث الوارد بالنهي، قال ابن قدامة: "فأما حديثهم فقد ضعفه أصحاب الحديث، ثم نحمله على تأكيد الاستحباب"<sup>(٣)</sup>.

#### المثال الثاني: إفراد يوم الجمعة بالصوم:

نص البهوي على كراهة إفراد يوم الجمعة بالصوم، وعلل هذه الكراهة بما ورد في الحديث من النهي عن صيامه، إلا أن يوافق صوم يوم اعتاد صيامه؛ كصيام يوم عرفة، فتزول الكراهة<sup>(٤)</sup>.

**الدليل:** عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة إلا يوما قبله أو بعده»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: كشاف القناع، للبهوي (٤٢٧/٦).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢٤/١٤)، قال المحقق الأرناؤوط: "إسناده ضعيف، عبد الله بن عياش ضعيف يعتبر به، وقد اضطرب فيه أيضاً كما سيأتي في التخريج، وأخرجه الحاكم ٢٣٢-٢٣١/٤ من طريق أبي حاتم الرازي، عن عبد الله بن يزيد المقرئ، بهذا الإسناد. وصحح إسناده، ووافقه الذهبي، وهو وهم منهما".

(٣) المعني، لابن قدامة (٣٦١/١٣).

(٤) انظر: كشاف القناع، للبهوي (٣٣٠/٥).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب صوم يوم الجمعة (٤٢/٣) برقم (١٩٨٥) واللفظ له، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً (٨٠١/٢) برقم (١١٤٤).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَا تَخْصُصُو لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامِهِ مِنْ بَيْنِ الْلَّيَالِيِّ، وَلَا تَخْصُصُو يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامِهِ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صِوْمَهُ أَحَدُكُمْ" <sup>(١)</sup>.

**وجه الدلالة:** دلّ الحديثان دلالة ظاهرة على النهي عن إفراد يوم الجمعة بالصوم، إلا أن يوافق عادة، أو يصوم قبله أو يوماً بعده.

**القرينة الصارفة عن التحرير إلى الكراهة:** لا شك أن الأصل في النهي التحرير، إلا إذا كانت هناك قرينة صارفة، والقرينة هنا: أن يأتي الجواز بفعل ذلك المنهي عنه في حالة معينة، كما هو في هذه المسألة، فأبيح الصوم يوم الجمعة إذا لم يفرد، لأن النهي ورد في بعض الأحوال، وهي حالة تخصيص الجمعة بالصوم <sup>(٢)</sup>.

### المثال الثالث: الوصال في الصوم:

الوصال: هو ألا يفطر يومين أو أياماً <sup>(٣)</sup>، والصحيح من المذهب عند الخنابلة هو كراهة الوصال <sup>(٤)</sup>، وهذا ما قرره البهوي في كشاف القناع، حيث ذكر كراهة الوصال، وعلل الكراهة، ببورد النهي عن النبي <sup>صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup> <sup>(٥)</sup>.

**الدليل:** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوَصَالِ، قَالُوا: إِنَّكَ تَوَاصِلُ، قَالَ: إِنِّي لَسْتُ مَثْلَكُمْ، إِنِّي أَطْعُمُ وَأَسْقِي» <sup>(٦)</sup>.

**وجه الدلالة:** يرى جمهور العلماء أن الوصال من خصائص النبي <sup>صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup>، وقد

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب صوم يوم الجمعة (٤٢/٣) برقم (١٩٨٥)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب كراهة صيام يوم الجمعة منفردا (٨٠١/٢) برقم (١١٤٤) والله تعالى أعلم.

(٢) انظر: زاد المعاد، لابن القيم (٤١٦/١)، صوارف النهي عن التحرير، للنملة (٢٦).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٥/١٩٣).

(٤) انظر: الإنصاف، للمرداوي (٧/٥٣٦).

(٥) انظر: كشاف القناع، للبهوي (٥/٣٣٩).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب الوصال ومن قال ليس في الليل صيام (٣٧/٣) برقم (١٩٦١)، والله تعالى أعلم، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب النهي عن الوصال في الصوم (٢/٧٧٤) برقم (٢١٠٢).

نهى النبي ﷺ أمه رحمة لهم وشفقة عليهم، وهذا الذي صرف النهي عن التحرير إلى الكراهة<sup>(١)</sup>.

**القرينة الصارفة عن التحرير إلى الكراهة:** قال البهوي: "ولا يحرم؛ لأن النهي وقع رفقاً ورحمة، ولهذا واصل رسول الله ﷺ، وواصلوا بعده"<sup>(٢)</sup>.

وقوله: وواصلوا بعده، أي: لو كان الوصال محرماً لما واصل الصحابة بعد ما نهوا عنه، ففهموا أنه إنما أراد بهم الرحمة، والتحفيف عليهم.

**المثال الرابع: ابتداء الصلاة وهو يدافع حاجته للخلاء:**

المذهب عند الخانبة وعليه جماهير أصحابهم أن ابتداء الصلاة - وهو يدفعه الأخيثان - مكرورة<sup>(٣)</sup>، وهذا ما ذهب إليه البهوي من كراهة ابتداء الصلاة حافناً - من احتبس بوله - أو حافناً - من احتبس غائطه - أو ابتدأها تائناً أي: شائناً إلى طعام، أو شراب، أي نحو ما ذكر مما يزعجه ويشغله عن الخشوع في الصلاة.

**الدليل:** عن عائشة - رضي الله عنها - أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا صلاة بحضور الطعام، ولا هو يدفعه الأخيثان"<sup>(٤)</sup>.

**وجه الدلالة:** دلَّ الحديث على النهي عن الصلاة حافناً أو حافباً؛ لما في ذلك من اشتغال القلب به، وذهاب كمال الخشوع.

**القرينة الصارفة عن التحرير إلى الكراهة:** الإجماع، قال ابن عبد البر أجمعوا على أنه لو صلى بحضور الطعام، فأكمل صلاته إن صلاته تجزئه، وكذلك إذا صلى حافناً أو حافباً، فالعلة واحدة، وهي اشتغال القلب، وذهاب الخشوع<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: معلم السنن، للخطابي (١٠٧/٢).

(٢) انظر: كشف النقاع، للبهوي (٣٣٩/٥).

(٣) انظر: الإنصاف، للمرداوي (٥٩٤/٣).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضور الطعام الذي يريد أكله في الحال، وكراهة الصلاة مع مدافعة الأخيثين (٣٩٣/١) برقم (٥٦٠).

(٥) انظر: التمهيد، لابن عبد البر (١٨٥/١٤)، الشرح الكبير (٦٠٣/١).



## المثال الخامس: نعي الميت:

ذكر البهوي كراهة النعي الذي هو بمعنى النداء بموت الميت، أما الإعلام بلا نداء فلا كراهة فيه، وبين السبب في الكراهة، وهو ورود النهي عن النعي<sup>(١)</sup>.

**الدليل على كراهة النعي:** ما ورد عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «إياكم والنعي، فإن النعي من عمل الجاهلية»<sup>(٢)</sup>.

**القرينة الصارفة عن التحرير إلى الكراهة:** أن النبي ﷺ نعي التجاشي، فللحجيم بين الدليلين قالوا بالكرابة في هذ الحديث، وقد أحسن ابن حجر في الجمع بين الأدلة الواردة في النعي، حيث قال-نقلًا عن ابن العربي-: "يؤخذ من مجموع الأحاديث: ثلاثة حالات، الأولى: إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح؛ فهذا سنة، الثانية: دعوة المغفل للتفاخر؛ فهذه تكره، الثالثة: الإعلام بنوع آخر كالنعي ونحو ذلك فهذا يحرم"<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: كشاف القناع، للبهوي (٤٤/٤).

(٢) أخرجه الترمذى في سنته، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهة النعي، (٣٠٣/٣) برقم (٩٨٤).

(٣) فتح الباري، لابن حجر (١١٧/٢).

## المطلب الثاني

### التعليل بالرد للقياس

من أصول الاستدلال، ومن مدارك الأحكام التي من خلاها يتوصل إلى استنباط ومعرفة الحكم الشرعي، ومنها الحكم بالكرابة عند الحنابلة، هو الرد للقياس استدلاً وتعليلًا.

والقياس لغة: مصدر من قوله: قاس الشيء يقيسه من باب باع بيع بيعاً، ويتعذر بالباء تارة، وبعلى تارة أخرى، يقال: قاس بالشيء وقاس عليه، ويطلق في اللغة ويراد به:

الأول: التقدير: أي: معرفة قدر الشيء، ومنه قوله: قست الثواب بالذراع إذا قدرته به، ويقال: هذه خشبة قيس أصبع، أي: قدر أصبع.

الثاني: المساواة بين الشيئين؛ كقولهم: فلان لا يقاس بفلان، أي: لا يساوي قدره.

وقد يطلق على المعنيين السابقين؛ كقولهم: قست النعل بالنعل، أي: قدرته به؛ فساواه<sup>(١)</sup>.

والقياس اصطلاحاً: عرف الأصوليون القياس بعدة تعاريفات، منها:  
قيل: حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما، وقيل: إثبات مثل الحكم في غير محله لمقتضى مشترك<sup>(٢)</sup>، وقيل: هو الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل<sup>(٣)</sup>.  
ويعدّ القياس مظهراً وكائناً للحكم كما قرره أكثر الأصوليين. قال السمرقندى:

(١) انظر: مادة: (قوس) في مقاييس اللغة، لابن فارس (٤٠/٥)، ولسان العرب، لابن منظور (١٨٥/٦)، الصحاح، للجوهري (١٠٦/٤).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة، الطوبي (٢١٨/٣).

(٣) انظر: الإحکام، للأمدي (٢٣٧/٣).

«إثبات الحکم وتحصيله وإيجاده فعل الله تعالى؛ فهو المثبت للأحكام، أمّا القياس ففعل القائس، وهو تبيين وإعلام أن حکم الله تعالى كذا، وعلته كذا، وهم موجودان في الموضع المختلف فيه»<sup>(١)</sup>.

وقال الزركشي: "الحق أنه مُظہر حکم الله تعالى لا مثبت له ابتداءً؛ لأن مثبت الحکم هو الله"<sup>(٢)</sup>.

وذهب كافة الأمة من الصحابة، والتابعين، وجمهور الفقهاء إلى أن القياس الشرعي أصل من أصول التشريع، التي ثبتت أحكامها بالنصوص لعدمية أحكامها إلى الفروع، وهو حجة يدان الله تعالى بها<sup>(٣)</sup>.

### التطبيقات الفقهية على التعليل بالرد للقياس:

#### المثال الأول: مس الرجل فرج زوجته بيمينه:

ثبت عن النبي ﷺ النهي عن أن يمس الإنسان فرجه بيمينه، فعن أبي قتادة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا شرب أحدكم؛ فلا يتنفس في الإناء، وإذا أتى الخلاء؛ فلا يمس ذكره بيمينه، ولا يتمسح بيمينه»<sup>(٤)</sup>.

ويحمل النهي في الحديث على الكراهة، لوجود القرينة الصارفة، وهي: أن المقصود هو إكرام اليمين وتشريفها، وكذلك ورود النهي في باب الأدب والإرشاد. قال القاضي عياض: "ولعنة النهي عن هذا إكرااماً للميامن، وتحصيصها بأعلى الجسم، وأفعال العبادات، والمكرمات، والأكل والشرب والسلام، وتتنزيتها عن مباشرة الأقدار والنجاسات والعورات"<sup>(٥)</sup>.

(١) ميزان الأصول في نتائج العقول، للسمرقندی (٥٥٤).

(٢) البحر الحيط، للزركشي (١٧/٧).

(٣) انظر: تقويم الأدلة في أصول الفقه (ص ٢٦٠)، قواطع الأدلة في الأصول (٧٢/٢)، المستصفى (٢٥٠)، والمحصول، للرازي (٢١/٥)، نهاية الوصول في درایة الأصول، للهندي (٣٠٤٧/٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطهارة، باب النهي عن الاستنجاء باليمن (٤٢/١)، برقم (١٥٣)، أخرجه مسلم في الطهارة، باب: النهي عن الاستنجاء باليمن، رقم: ٢٦٧.

(٥) إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (٦٩/٢).

قال البهوي: "وكذا يكره في كل حال مس فرج أبيح له مسه بيمنه، كفرج زوجته، وأمته، ومن دون سبع، قياساً على فرجه، تشريفاً لليمني" (١).

فذكر أنه يقاس على هذا الأصل، مس فرج أبيح له مسه كزوجته، فيكره مس فرج غيره بيمنه، قياساً على مس فرجه، والعلة الجامعة بين الأصل والفرع هنا: هو تشريف اليد اليمني.

### المثال الثاني: حضور المسجد ملن به جذام:

ذكر البهوي أنه يكره حضور المسجد ملن به جذام أو برص، قياساً على من أكل الشوم، والعلة الجامعة بينهما هي حصول الأذى.

فالأصل هو ما ثبت عن النبي ﷺ من النهي عن حضور المسجد ملن أكل الشوم، فعن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ قال في غزوة خيبر: من أكل من هذه الشجرة يعني الشوم فلا يقربن مسجدنا» (٢).

والفرع: حضور المسجد ملن به جذام.

والعلة الجامعة بينهما: حصول الأذى. والحكم: كراهة حضور المسجد ملن به جذام، قال البهوي: "وكذا من به برص، أو جذام يتاذى به، قياساً على أكل الشوم ونحوه، بجامع الأذى" (٣).

(١) كشف النقاب، للبهوي (١١٤/١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب ما جاء في الشوم النبي والبصل والكراث (١٧٠/١)، برقم (٨٥٣)، أخرجه مسلم في كتاب المساجد، باب نهي من أكل ثوم أو بصل أو كراث أو نحوها (٣٩٤/١) برقم (٥٦٠).

(٣) كشف النقاب، للبهوي (٢٤٧/٣).



### المطلب الثالث

#### التعليق بالرد لقول الصحابي<sup>(١)</sup>

من أصول الاستدلال، ومن مدارك الأحكام التي من خلالها يتوصل إلى معرفة الحکم الشرعي، الأخذ بقول الصحابي استدلاً وتعليقًا، وكيف لا نأخذ بقولهم، ولا نتبع رأيهم؟! وهم سادات الأمة، وقد شاهدوا التنزيل، وعرفوا التأویل، ولا شك أن الصواب في جهتهم، والحق في جانبهم، وهم أولى من غيرهم<sup>(٢)</sup>. واختلف الأصوليون في حجية قول الصحابي في المسائل التي يكون للرأي فيها مجال، ولم يشتهر قوله، وليس مما تعم به البلوى، ولم يُعرف له مخالف، ولم يرجع عنه<sup>(٣)</sup>، على أقوال منها:

**القول الأول:** أن قول الصحابي حجة، وقال به الإمام مالك<sup>(٤)</sup>، والشافعي في القديم<sup>(٥)</sup>، وهو المشهور عن الإمام أحمد<sup>(٦)</sup>، ونسب السرخسي هذا القول للحنفية<sup>(٧)</sup>، واختاره أكثر الحنابلة<sup>(٨)</sup>.

وجعل ابن القيم في إعلام الموقعين الأصل الثالث من أصول الإمام أحمد: ما أفتى به الصحابة، حيث قال: فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى، ولا يعرف له مخالف

(١) المراد بالصحابي: هو من لقى النبي مؤمناً به، وصحبه ولو ساعة ومات على الإسلام، وهذا الذي عليه جمهور المحدثين انظر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١٨٦/٢).

(٢) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم (٤/١١٢).

(٣) انظر: الإحکام، للأمدي (٤/١٤٩)، البحر الحبیط، للزرکشی (٨/٥٥)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم (٤/١١٢).

(٤) انظر: المحصل لابن العربي (٩٠)، رفع النقاب عن تنقیح الشهاب، لرجراحي (٦/١٧١).

(٥) انظر: المحصل، للزرکشی (٦/١٣٠)، نکایة الوصول في درایة الأصول، للهندي (٨/٣٩٨).

(٦) انظر: العدة، للقاضي (٤/٨١١).

(٧) انظر: أصول السرخسي (٢/١٠٨)، ومیزان الأصول في نتائج العقول (٤٨١).

(٨) انظر: شرح مختصر الروضة، للطوفی (٣/١٨٥)، إعلام الموقعين، لابن القيم (٥/٤٩).

منهم، لم يُعدها إلى غيرها<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: أن قول الصحابي ليس بمحجة.

اختار هذا القول عامة المتكلمين من المعتزلة<sup>(٢)</sup>، وهو قول بعض الحنفية؛ كالكرخي<sup>(٣)</sup>، وأبي زيد الدبوسي<sup>(٤)</sup>، وهو قول بعض المالكية، كالباجي وابن الحاجب<sup>(٥)</sup>.

التطبيقات الفقهية على التعليل بقول الصحابي:

المثال لأول: الإحرام قبل الميقات المكاني:

ذهبت الحنابلة إلى صحة وجواز الإحرام قبل الميقات، ولكن مع الكراهة، وعلى هذا جمahir الأصحاب<sup>(٦)</sup>، وهذا ما قرره البهوي أن الإحرام قبل الميقات المكاني صحيح، ولكن مع الكراهة، معللاً ذلك بورود النهي عنه عن بعض الصحابة، ومن ذلك إنكار عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهمما الإحرام قبل المواقت، فقال: "ويكره أن يحرم قبل ميقاته المكاني؛ لما روى الحسن "أن عمران بن حصين أحرم من مصبه فبلغ ذلك عمر فغضب، وقال: يتسامع الناس أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أحرم من مصبه"<sup>(٧)</sup>، وقال: "إن عبد الله بن عامر أحرم من خراسان، فلما قدم على عثمان لامه فيما صنع، وكرهه له"<sup>(٨)</sup>.

المثال الثاني: الرضاع من لبن الفاجرة:

(١) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم (٢/٥٥).

(٢) نسبة إليهم أبو يعلى في العدة (٤/١١٨٥)، والأمدي في الإحکام (٤/١٤٩)، وصفي الدين في نهاية الوصول في درایة الأصول (٨/٣٩٨١).

(٣) انظر: تقويم الأدلة، للدبوسي (٢/٤٩٢)، أصول السرخسي (٢/١٠٥).

(٤) انظر: تقويم الأدلة، للدبوسي (٢/٤٩٢).

(٥) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرحه الردود والنقود (٢/٦٧٠).

(٦) انظر: الإنصاف، للمرداوي (٨/١٢٧).

(٧) المعجم الكبير، للطبراني (٨/١٧٠).

(٨) اخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/٤١١) برقم (٢٠١٣١).

(٩) كشف القناع، للبهوي (٦/٧٧).



المذهب عند الخنابلة كراهة إرضاع الطفل الرضيع من لبن الفاجرة أو المشركة، وعلل البهوي ذلك بورود النهي عنه عن عمر بن الخطاب رض، ولعل من الحكمة في ذلك: أن الرضاع له تأثير على الطفل الرضيع، فربما أفضى لبن الفاجرة إلى شبه المرضعة في الفجور، وربما لحقه الضرر طبعاً وتعيناً، وكذلك الرضاع من المشركة يجعلها أما له، وربما مال الطفل إليها في حبّة دينها<sup>(١)</sup>.

والأثر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن حبيب، عن رجل من كنانة - أراه عتواريا<sup>(٢)</sup>، قال: جلست إلى ابن عمر، فقال: أمن بني فلان أنت؟ قلت: لا، ولكنهم أرضعوني، قال: أما إني سمعت عمر بن الخطاب يقول: "إن اللبن يشتبه عليه"<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المغني، لابن قدامة (١٩٤/٨)، وكشاف القناع، للبهوي (٥٨/٢).

(٢) العتواري: نسبة إلى عتوارة، قال ابن الأثير بقوله: هو بطن من كنانة وهو: عتوارة بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٣٢٢/٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، (٤٧٦/٧) رقم (١٣٩٥٣)، والبيهقي في السنن الكبيرى، رقم (١٥٦٧٩) (٧٦٤/٧)

## المطلب الرابع

### التعليق بمخالفة السنة

من تعليقات الكراهة عند الحنابلة، التعليل بمخالفة السنة الثابتة عن النبي ﷺ، ويمكن تقسيم هذه السنن إلى عدة أقسام، منها:

القسم الأول: ما أمر بها الشارع لا على وجه الإلزام، وحث على فعلها، ودأوم عليها النبي ﷺ، فهذه السنة المؤكدة، وتركها يوقع في الكراهة، ومثلها السنة المستفيضة، وهي: المتلقاة بالقبول، فهذه تركها أيضاً يوقع في الكراهة.

والثاني من السنن: ما أمر بها الشارع، ولم يواضب عليها، وهذه دون الأولى، وليس في تركها كراهة.

والثالث من السنن: ما ثبتت بمجرد الفعل، ولم يأمر بها، وهذه لا كراهة في تركها<sup>(١)</sup>.

وهذه المسألة قريبة من مسألة أصولية مشهورة، ولكن الكلام فيها أصولياً قليل، وهي: هل يلزم من ترك المندوب الوقوع في المكروه؟  
أولاً: اتفق أهل العلم على أن المندوبات من نوافل الصلاة والصيام ونحوها فعلها أولى من تركها.

ثُم إن الأصوليين اختلفوا في هذه المسألة، ويمكن توجيه اختلافهم إلى ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أنه لا يلزم من ترك المندوب الوقوع في المكروه، وبهذا صرخ الغزالي في المنخول<sup>(٢)</sup>، وابن حجر في الفتح<sup>(٣)</sup>، وابن دقيق العيد<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الجامع في أحكام صفة الصلاة، للدييان (٦٤/٢).

(٢) انظر: المنخول من تعليقات الأصول، للغزالى (ص ٢٠٧).

(٣) انظر: فتح الباري، لابن حجر (١١/١٧).

(٤) انظر: شرح الإمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد (٢٩٨/٢).



واستدل أصحاب هذا القول، بما يأتي:

الدلیل الأول: أنه يلزم منه استغراق الأوقات في العبادات، إذ ليس يخلو وقت من عبادة وطاعة.

الدلیل الثاني: لاختلاف حقيقتهما، فالمکروه ما طلب تركه، والمندوب ما طلب فعله.

الدلیل الثالث: أن الكراهة حکم شرعی، لا يثبت إلا بدليل.

القول الثاني: هو التفريق بين ما هو سنة مؤكدة، واظب عليها النبي ﷺ، وما هو غير ذلك.

وذهب أصحاب هذا القول إلى أن تارك المندوب لا يدخل في دائرة الكراهة والإساءة إلا بعدة اعتبارات، ومنها ما يأتي:

أولاً: إذا داوم على ترك السنن المؤكدة، أو أكثر من تركها، فهنا يستحق اللوم؛ لأن هذا يدل على تهاونه بالسنن.

قال القرطبي: "ومن داوم على ترك شيء من السنن، كان ذلك نقصاً في دينه، وقد حا في عدالته، فإن كان تركه تهاوناً به ورغبةً عنها، كان ذلك فسقاً يستحق به ذمّاً" (١).

ثانياً: إذا صاحب ترك المندوب اعتقاد عدم استحبابه، فهنا يستحق اللوم والإساءة؛ لأنه وإن كان يجوز له ترك المندوب في الجملة، إلا أنه لا يجوز بحال من الأحوال اعتقاد عدم استحبابه.

قال شیخ الإسلام ابن تیمیة: "ومعرفة استحبابه فرض على الكفاية؛ لئلا يضيع شيء من الدين" (٢).

ثالثاً: أنه يسوغ الإنكار على تارك المندوبات المؤكدة؛ كالوتر وسنة الفجر، فقد ثبت عن بعض السلف إنكارهم على تارك المندوبات، ومن ذلك قول الإمام مالك

(١) انظر: المفہم لما أشكل من تلخیص كتاب مسلم، للقرطبي (١٦٦/١).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تیمیة (٤/٤٣٦).

في الوتر: "ليس فرضاً؛ ولكن من تركه أذبٌ، وكانت جرحةً في شهادته"<sup>(١)</sup>.  
وقول الإمام أحمد: "من ترك الوتر عمداً، فهو رجل سوء، ولا ينبغي أن تقبل  
شهادته"<sup>(٢)</sup>.

قال ابن رجب: "ومنهم من قال: أراد إن داوم على تركه أو أكثر منه؛ فإنه ترد  
شهادته بذلك؛ لما فيه من التهاون بالسنن المؤكدة. وكذا حكم سائر السنن الرواتب،  
وهذا قول المحققين من أصحابنا"<sup>(٣)</sup>.

رابعاً: أن ترك المندوب يكون مكروهاً؛ بل يكون تاركه آثماً، إذا تركه الجميع،  
لأن القاعدة أن المندوب بالجزء يكون واجباً بالكل، مثل: الأذان والإقامة، ولو تركها  
أهل بلد؛ لاستحقوا القتال<sup>(٤)</sup>.

خامسًا: يطلق المكروه عند بعض الأصوليين على خلاف الأولى، ويراد به ترك  
ما كانت مصلحته راجحة كترك المندوب، فترك الأولى مشارك للمكروه في حده،  
إلا أنه منهي غير مقصود، والمنع من المكروه أقوى من المنع من خلاف الأولى<sup>(٥)</sup>.

القول الثالث: وهو للحنفية، حيث قسموا السنة إلى قسمين: الأول: سنة  
الهدى: هي السنة المؤكدة، ويمثلون لذلك بالأذان، وصلاة الجمعة، وسنن الرواتب،  
وحكمها: أنه يثاب فاعلها، ويستحق اللوم تاركها لغير عذر، واختلفوا في الإثم؛  
فقيل: يأثم، وقيل: لا يأثم، والصحيح عندهم: أنه يأثم إثماً يسيراً.

قال السمرقندى في بيان حكم سنة الهدى: "وهذا حكم سنة الهدى لا مطلق  
السنة؛ إذ لا ملامة بتترك السنن الرائدة، ثم حكم السنة: أن كل فعل واظب عليه  
النبي ﷺ؛ كالتشهد في الصلاة، والسنن الرواتب، يندب إلى فعله، ويُلام على تركه،  
مع حقوق إثم يسير"<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: شرح الرقاني على الموطأ (٤٤٥/١).

(٢) انظر: المغى، لابن قدامة (٥٩٤/٢).

(٣) فتح الباري، لابن رجب (١٢٢/٩).

(٤) انظر: المواقفات، الشاطبي (٢١١/١).

(٥) انظر: التحبير شرح التحرير، للمرداوى (١٠١٠/٣).

(٦) شرح المنتخب، للسمرقندى (٣٦٢).



**النوع الثاني: الزوائد، وهي التي لا يتعلّق بتتركها كراهة ولا إساءة، نحو: تطويل القراءة في الصلاة، وتطويل الرکوع والسجود، وأفعاله خارج الصلاة من المشي، واللبس، والأكل<sup>(۱)</sup>.**

**التطبيقات الفقهية على التعليل بمخالفة السنة:**

**المثال الأول: الاقتصرار على قراءة الفاتحة في الصلاة:**

علل البهوي الحکم بالکراهة في كثير من المواطن بمخالفة السنة، ويمكن توجيه هذا الحکم بأن السنة إما إن تكون مؤكدة ومستفيضة، أو تكون غير مؤكدة، فترك السنة المؤكدة مکروه، أما غير المؤكدة؛ فلا يلزم من تركها الحکم بالکراهة.

والصحيح من المذهب، أن من السنة قراءة سورة من القرآن بعد الفاتحة في الرکعتين الأولتين<sup>(۲)</sup>، وعليه يکرہ الاقتصرار على قراءة الفاتحة في الرکعتين الأولتين؛ لمخالفته السنة الثابتة عن النبي ﷺ، قال البهوي: "ويکرہ الاقتصرار في الصلاة على قراءة الفاتحة؛ لأنّه خلاف السنة المستفيضة"<sup>(۳)</sup>.

**المثال الثاني: عدم استقبال المؤذن للقبلة عند الأذان:**

يکرہ للمؤذن عدم استقبال القبلة حال الأذان؛ لأنّ هذا مخالف للسنة، وقد نقل ابن المندر الإجماع على أن من السنة أن يستقبل المؤذن القبلة بالأذان<sup>(۴)</sup>، وذلك لأنّ مؤذني رسول الله ﷺ كانوا يؤذنون مستقبلي القبلة، وأيضاً الذي رأه عبد الله بن زيد في رؤيا الأذان أنه أذن مستقبل القبلة، فإن أخل باستقبال القبلة، کرہ له ذلك، وهنا ذكر البهوي أن من السنة استقبال القبلة حال الأذان، ونص على کراهة إخلال المؤذن بهذه السنة<sup>(۵)</sup>.

(۱) انظر: کشف الأسرار، للبخاري (۲/۳۱۰)، التقرير والتحبیر، لابن أمیر الحاج (۲/۱۴۹).

(۲) انظر: الإنصاف، للمرداوي (۳/۶۷۸).

(۳) انظر: کشاف القناع، للبهوي (۲/۳۱۷).

(۴) انظر: الإجماع، لابن المندر (ص ۳۸).

(۵) انظر: کشاف القناع، للبهوي (۲/۵۸).

## المطلب الخامس

### التعليق بالخروج من الخلاف

هذه المسألة لها جانبان، الفعل والترك، فجانب الفعل، هو عندما يدور الخلاف بين الإباحة أو الوجوب، فيُغلب جانب الفعل على الترك، ويكون الحكم الاستحباب خروجًا من الخلاف.

وأما الجانب الآخر، وهو عندما يدور الخلاف بين الجواز والمنع، فإنه يغلب جانب المنع والหظر، ولكن التغليب ليس لكفة مقابل كفة؛ بل للتتوسط بينهما، فيرجح جانب الترك؛ ويكون الحكم بالكرامة خروجًا من الخلاف<sup>(١)</sup>.

وهذا التعليل مبني على دليل الاحتياط والاستبراء للدين، والشرع يحتاط لفعل الواجبات والمندوبات، كما يحتاط لترك المحرمات والمكرهات.

قال شيخ الإسلام: "أما الخروج من اختلاف العلماء فإنما يفعل احتياطًا إذا لم تعرف السنة ولم يتبيّن الحق، لأنّ من اتقى الشبهات استبرأ لعرضه ودينه"<sup>(٢)</sup>.

### ومن الأدلة على مشروعية الخروج من الخلاف:

**الدليل الأول:** أن النعمان بن بشير رض قال: سمعت رسول الله ص يقول: «الحلال بين والحرام بين، وبينهما مشبهات، لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى المشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في المشبهات وقع في الحرام، كراع يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه، ألا وإن لكل ملِك حمى، ألا إن حمى الله في أرضه محارمه، ألا وإن في الجسد موضع إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام (٢٥٣/١).

(٢) شرح العمدة، لابن تيمية (٤١٧/١).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه برقم (٥٢/٢١)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المسافة، بابأخذ الحلال وترك المشبهات برقم (١٤٤٧/٢١)، (١٥٩٩/٣).



**الدلیل الثانی:** ما رواه الحسن بن علی رضی اللہ عنہ، قال: حفظت من رسول اللہ صلی اللہ علیہ وساتھی «دع ما يریکیں إلی ما لا یریکی، فیإن الصدق طمأنیة، وإن الكذب ریبة»<sup>(۱)</sup>.

**الدلیل الثالث:** عن عائشة رضی اللہ عنہا قالت: اختصم سعد بن أبي وقاص، وعبد بن زمعة في غلام، فقال: سعد: هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه، انظر إلى شبهه، وقال عبد بن زمعة: هذا أخي يا رسول الله، ولد على فراش أبي من ولادته، فنظر رسول الله صلی اللہ علیہ وساتھی إلى شبهه فرأى شبهًا بيًّنًا بعتبة، فقال: "هو لك يا عبد، الولد للفراش، وللعاهر الحجر، واحتجي عنه يا سوده، قالت: فلم ير سودة قط"<sup>(۲)</sup>.

### شروط الخروج من الخلاف:

اشترط العلماء شرطًا للعمل بقاعدة الخروج من الخلاف، فقد ذكر ابن السبکی شرطین، هما:

**أولاً:** أن يكون مأخذ الخلاف قویًّا، فليس كل خلاف معتبراً إلا الخلاف القوی.

قال السبکی: أن يقوى مدرك الخلاف، فإن ضعف ونأی عن مأخذ الشّرع كان معدوًّا من المفوات والستقطات<sup>(۳)</sup>.

**ثانياً:** ألا يؤدّي الخروج من الخلاف إلى مخالفة سنة ثابتة، أو محدور شرعی.

**وزاد الزركشي شرطًا ثالثًا، وهو:** أن لا تؤدّي مراعاته إلى خرق الإجماع.

**وقسام الزركشي الخروج من الخلاف إلى أقسام:**

**الأول:** أن يكون في التحلیل والتحريم، فالخروج من الخلاف بالاجتناب أفضل.

(۱) أخرجه الترمذی في سننه، في أبواب صفة القيمة والثائق والورع عن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وساتھی (۶۶۸/۴) برقم (۲۵۱۸)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألبانی. انظر: "صحیح الجامع" (۶۳۷/۲) برقم (۳۳۷۸).

(۲) أخرجه البخاری: كتاب الحاربين من أهل الكفر والردة باب للعاهر الحجر (۲۴۹۹/۶) برقم (۶۴۳۱) ومسلم كتاب الرضاع باب الولد للفراش (۱۰۸۰/۲) برقم (۱۴۵۷).

(۳) الأشباه والنظائر، للسبکی (۱۱۲/۱).

الثاني: أن يكون الخلاف في الاستحباب والإيجاب، فال فعل أفضلي.

الثالث: أن يكون الخلاف في الشرعية، كقراءة البسمة في الفاتحة فإنها مكرورة عند مالك واجبة عند الشافعي، وال فعل هنا أفضلي<sup>(١)</sup>.

والحديث هنا عن القسم الأول.

#### التطبيقات الفقهية:

##### المثال الأول: تكرار الفاتحة في الركعة الواحدة:

المذهب عند الحنابلة وعليه جماهيرهم أن الصلاة لا تبطل بتكرار قراءة الفاتحة في الركعة الواحدة، وأن تكرارها بمنزلة تكرار التشهد؛ فكلاهما ركن قولي لا يخل بجبيهة الصلاة، وفي رواية أخرى عند الحنابلة أن تكرارها يبطل الصلاة، فتكرارها بمنزلة تكرار الركوع في الصلاة بجماع أن كلاً منهما ركن<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما ذكره البهوي في كشف القناع، حيث ذكر أنه لا يبطل تكرار الفاتحة في الركعة الواحدة، ولكنه يكره تكرارها في الركعة الواحدة، معللاً ذلك بوجود الخلاف في إبطال الصلاة بتكرارها في الركعة الواحدة، حيث قال: "ويكره تكرار الفاتحة في ركعة؛ لأنها ركن، وفي إبطال الصلاة بتكرارها خلاف، وأنه لم ينقل عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولا عن أصحابه، ولم تبطل الصلاة بتكرارها؛ لأنه لا يخل بجبيهة الصلاة"<sup>(٣)</sup>.

##### المثال الثاني: رجوع الإمام إلى التشهد بعد أن استتم قائماً.

المذهب عند الحنابلة أنه إذا ترك الإمام التشهد الأول ناسياً، وقام إلى الركعة الثالثة مباشرة، ثم تذكر وأراد أن يرجع بعد أن انتصب قائماً وقبل أن يقرأ الفاتحة، فرجوعه جائز، ولكن مع الكراهة<sup>(٤)</sup>.

وهذا ما ذكره البهوي في كشف القناع أن رجوع الإمام إلى التشهد الأول بعد

(١) انظر: المنشور في القواعد الفقهية، للزرتشي (١٢٩/٢) وانظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام (٢١٥/١).

(٢) انظر: الإنصاف، للمرداوي (٦٦٦/٣).

(٣) كشف القناع، للبهوي (٤١٦/٢).

(٤) انظر: الإنصاف، للمرداوي (٥٩/٤).



أن استتم قائماً، وقبل أن يقرأ الفاتحة، جائز ولكنه مكره، معللاً بالكراءة بوجود الخلاف، لأن هناك من أوجب المضي في القيام، وعدم الرجوع.

قال البهوي: " وإن رجع الإمام بعد أن استتم قائماً ولم يقرأ، إلى التشهد جاز، أي: لم يحرم، وكراه خروجاً من خلاف من أوجب المضي؛ لظاهر حديث المغيرة، وصححه الموفق" <sup>(١)</sup>.

(١) كشاف القناع، للبهوي (٤٨٦/٢).

## المطلب الرابع التعليق بالاحتياط

الاحتياط: في اللغة: الحفظ، وقيل: هو فعل ما يتمكن به من إزالة الشك، وقيل: التحفظ والاحتراز من الوجوه لثلا يقع في مكروره<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: حفظ النفس عن الوقع في المأثم، قال الراغب: "والاحتياط: استعمال ما فيه الحيطة أى: الحفظ"<sup>(٢)</sup>.

وجاءت الشريعة بالأخذ بالاحتياط والحرم، والتحرز مما عسى أن يكون طریقاً إلى مفسدة، فإذا كان هذا معلوماً على الجملة والتفصيل؛ فليس العمل عليه بيدع في الشريعة، بل هو أصل من أصولها<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف الأصوليون في حجية الاحتياط -في الجملة- على قولين:  
الأول: ذهب جمهور الأصوليين إلى حجية الاحتياط، وجواز العمل به<sup>(٤)</sup>.  
الثاني: ذهب آخرون إلى عدم حجية الاحتياط، وعدم العمل به<sup>(٥)</sup>؛ كابن حزم كما يظهر من قوله: "ولا يحل لأحد أن يحتاط في الدين؛ فيحرم ما لم يحرم الله تعالى؛ لأنَّه يكُون حيَنِدَ مفترياً في الدين، والله تعالى أحْوَطَ علينا من بعضاً على بعض"<sup>(٦)</sup>.  
وإذا علمنا أنَّ ابن حزم يحْضُر على الورع واجتناب ما حاك في النفس؛ تبيَّن لنا أنه لا يمنع من العمل بالاحتياط إلا أنه لا يوجِّب العمل بالاحتياط؛ بل ينْدِبُ إليه؛

(١) انظر: التعريفات (ص ١٢)، الكليات (ص ٥٦).

(٢) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (ص ٢٦٥).

(٣) انظر: المواقف، للشاطبي (٨٥/٣).

(٤) انظر: المستصفى، للغزالى (٢٤٧/٢)، العدة، للقاضي (٤/١٢٤٤). نفائس الأصول، للقرافى (٣٣٤/٣).

(٥) انظر: الإحکام، لابن حزم (٦/١٠)، نفائس الأصول (٣/١٣٣٤).

(٦) الإحکام، لابن حزم (٦/١٠).

## لأن الورع هو الاحتیاط<sup>(۱)</sup>

وإذا علمنا تضارف نصوص علماء المذاهب الأربعة على تقرير حجية الاحتیاط وأنه أصل في الشريعة؛ كما قال السرخسي: "والأخذ بالاحتیاط أصل في الشعّ"<sup>(۲)</sup>، وقال ابن تیمیة: "وما من شيء في الشريعة يمكن وجوبه إلا والاحتیاط مشروع في أدائه"<sup>(۳)</sup>، وقال الشاطئي: "فالاحتیاط للدين ثابت من الشريعة، مخصوص لعموم أصل الإباحة إذا ثبت"<sup>(۴)</sup>، وغير ذلك من نصوصهم.

وإذا أضفنا إلى ما تقدم أن أدلة القول بحجية الاحتیاط وجواز العمل به أقوى وأظهر من أدلة القول بعدم حجية الاحتیاط في الشريعة، فلا نجد بدا من ترجيح القول بحجية الاحتیاط وجواز العمل به.

ومن أبرز أدلة حجية الاحتیاط وجواز العمل به، قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَجِنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّكُمْ بَعْضَ الظَّنِّ لَمْ يُمْسِكُواْ وَلَا يَقْبَلُونَ بَعْضَكُمْ بَعْضًا أَيُّوبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَكَاهَتُهُمْ وَأَنْقُواَ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابُ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ۱۲].

قال الرازی: "وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ بَعْضَ الظَّنِّ لَمْ يُمْسِكُواْ﴾: إشارة إلى الأخذ بالأحوط"<sup>(۵)</sup>.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبَهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشَّبَهَاتَ اسْتَبَرَ لِدِينِهِ وَعَرَضَهُ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبَهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ...»<sup>(۶)</sup>؛ فهذا الحديث أصل في الورع<sup>(۷)</sup>.

ولهذا فقد أخذ الفقهاء بالاحتیاط في جميع أبواب الفقه، مما يدلّ على أنه

(۱) انظر: الإحکام، لابن حزم (۵۱/۱).

(۲) أصول السرخسي (۲۱/۲).

(۳) مجموع الفتاوى، لابن تیمیة (۱۱۰/۲۵).

(۴) المواقفات، للشاطئي (۲۹۴/۱).

(۵) مفاتیح الغیب أو التفسیر الكبير، الرازی (۱۱۰/۲۸).

(۶) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدینه برقم (۵۲/۲۱)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المسافة، باب أخذ الـحالـ وترك الشبهـات برقم (۱۵۹۹/۳) (۱۲۱۹/۲).

(۷) انظر: شرح السنة؛ للبغوي (۱۳/۸).

استدلال تقوم به الحجة، قال ابن تيمية: وبهذا الدليل -أي: الاحتياط- رجع عامة العلماء الدليل الحاضر على الدليل المبيح، وأيضاً سلك كثير من الفقهاء دليل الاحتياط في كثير من الأحكام الفقهية بناء على هذا<sup>(١)</sup>.

### التطبيقات الفقهية على التعليل بالاحتياط:

من أخذ بالاحتياط من الفقهاء وعلل به الحكم بالكرابة البهوي في كشاف القناع؛ حيث علل الحكم بالكرابة في بعض المكروهات بالأخذ بالاحتياط، ومن ذلك الصلاة في ثياب المرضعة، أو الحائض، فصحح الصلاة في ثيابهما؛ لأن الأصل الطهارة، ولكنه قيد ذلك مع الكرابة، معللاً بالاحتياط للعبادة؛ لأن هذه الثياب مظنة النجاسة، فقال: "وتصح الصلاة في ثياب المرضعة، وثياب الحائض، وثياب الصبي ونحوهم كمدمني الخمر؛ لأن الأصل طهارتها، مع الكرابة احتياطاً للعبادة"<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لابن تيمية (ص ٥٢).

(٢) كشاف القناع، للبهوي (٩٤/١).



## المبحث الرابع

### التعليق بمقاصد الشريعة

لما كانت النصوص الشرعية من الكتاب والسنة متناهية ومحصورة، وكانت الحوادث والواقع غير متناهية ولا يمكن حصرها، كانت الحاجة ماسة إلى التعليل، كحاجتها إلى الدليل.  
ومراعاة مقاصد الشريعة عند الحنابلة كانت حاضرة، وتعليقهم بمقاصد ظاهرة.

#### المطلب الأول

##### التعليق بمقصد حفظ الكرامة، والترفع عن الدناءة

جاءت الشريعة بتكريم الإنسان، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَمْنَا بَيْتَ مَادَمْ وَحَلَّنَاهُ فِي الْبَرِّ  
وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُ مِنَ الطَّيْبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَقْضِيَالاً﴾ [الإسراء: ٢٠] وهذا التكريم عام وشامل لل المسلمين وغير المسلمين، إلا أن الشريعة جاءت بمزيد عناية لل المسلمين، بل وحثت المسلم على أن يكرم نفسه، فيترفع عما يحط من قدره، أو ينزل من شأنه، فيبتعد عن ارتكاب النقيصة، والتلبس بالدنيئة، وهذا الذي يواافق مقاصد الشرع.

قال المازري في شرح مسلم: "والشرع يحصن على مكارم الأخلاق، والتنته عن الدناءة" <sup>(١)</sup>.

#### الأدلة على هذا المقصد:

**الدليل الأول:** عن حسين بن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مَعَالِيَ الْأَمْوَارِ وَأَشْرَافَهَا، وَيَكْرِهُ سَفَافِهَا» <sup>(٢)</sup>.

(١) المعلم بفوائد مسلم، للمازري (٢٩٢/٢).

(٢) المعجم الكبير، للطبراني (١٣١/٣).

## الدليل الثاني: الترغيب في حفظ المروءة:

فإن إكرام النفس والترفع عن التواضع والدناءة من حفظ المروءة، وأن الإخلال بها من سقوط الهمة، وعدم الترفع عن الدناءة من خوارم المروءة.  
والمروءة هي: فعل ما يجمل الإنسان ويزينه، وترك ما يُدَنِّسه ويُشينه عادة؛ قال البهوي معلقاً على هذا التعريف: "لأن من فقد هما فقد اتصف بالدناءة والستّقاطة، فلا تحصل الثقة بكلامه"<sup>(١)</sup>.

## التطبيقات الفقهية على هذا المقصود:

ذكر البهوي عدة مسائل الفقهية التي تجتمع تحت حكم الكراهة، ويربطها رابط واحد هو الإخلال بهذا المقصود من الإقدام على الأفعال التي تسقط المروءة وتوجب الدناءة.

### المثال الأول: تقبيل الزوجة أمام الناس:

ذكر البهوي كراهة تقبيل الزوجة عند الناس، معللاً ذلك بدلالة على الدناءة، وقد جاءت الشريعة بالترفع عن الدناءة وحفظ المروءة، كما أن هذا الفعل مناف للحياء، الذي هو شعبة من شعب الإيمان، قال البهوي: "ويكره أن يقبلها، أي: زوجته، أو سرتها، ويباشرها عند الناس؛ لأنها دناءة"<sup>(٢)</sup>.

### المثال الثاني: التقاط النثار<sup>(٣)</sup>:

نقل ابن قدامة الإمام على إباحة التقاط النثار، وإنما وقع الخلاف في كراحته، والمذهب على كراحته، قال ابن قدامة: "الخلاف إنما هو في كراهة ذلك، وأما إباحته؛ فلا خلاف فيها، ولا في الالتفات؛ لأنه نوع إباحة ملائمة، فأشبهه سائر الإباحات"<sup>(٤)</sup>.

(١) كشف النقاب، للبهوي (١٥/٢٩٦).

(٢) المرجع السابق (١٢/٩٧).

(٣) النثر: نثر الشيء بيدك ترمي به متفرقاً، نثر بيته، مثل نثر الدرارم، أو اللوز، أو الجوز والسكر، وهو النثار، يقال: شهدت نثار فلان. تحديب الأسماء واللغات (٤/١٦٠).

(٤) المغني، لابن قدامة (١٠/٢٠٩).



وذكر البهوي أيضاً كراهة التقاط النثار، معللاً ذلك لما في هذا الفعل من الدناءة، وإسقاط للمرءة، حيث قال: "والتقاطه دناءة، وإسقاط مرءة، والله يحب معالي الأمور، ويكره سفافها" <sup>(١)</sup>.

(١) كشاف القناع، للبهوي (٦١/١٢).

## المطلب الثاني

### التعليل بسد الذرائع

الذرائع في اللغة: جمع ذريعة، وهي الوسيلة، ويقال: تذرع فلان بذرعة، أي: توسل، والذرعة: السبب إلى الشيء، ويقال: فلان ذريعي إلى إليك، أي: سببي ووصلتي الذي أتسبب به إليك<sup>(١)</sup>.

وأصطلاحاً: عرفها الشاطبي بأنها: التوسل بما هو مصلحة إلى مفسدة<sup>(٢)</sup>. رغم اعتبار سد الذرائع من الأدلة الشرعية إلا أنه في نفس الوقت يعده مقصداً من مقاصد الشريعة؛ لأن النصوص الدالة على اعتباره ومراعاته كثيرة؛ كما سيأتي في أدلة المقصد<sup>(٣)</sup>.

وإنما جاءت الشريعة لجلب المصالح ودفع المفاسد، وقد قسم الشاطبي الواجبات إلى مقاصد ووسائل، وجعل مقدمات الواجبات الشرعية خادمة لتلك الواجبات مفضية إلى المصالح المقصودة، وتستمد أحکامها منها، وقسم المحرمات إلى مقاصد ووسائل، وجعل مقدمات المحرمات خادمة لتلك المحرمات، مفضية إلى المفاسد، وتستمد أحکامها منها<sup>(٤)</sup>.

والجمهور على حجيتها، وذكر القرافي أنها محل اتفاق، فقال: "وليس سد الذرائع من خواص مذهب مالك، كما يتوهمه كثير من المالكية؛ بل الذرائع ثلاثة أقسام: قسم أجمعوا الأمة على سده ومنعه وحسمه؛ كحفر الآبار في طرق المسلمين، فإنه وسيلة إلى إهلاكهم، وكذلك إلقاء السم في أطعمةهم"<sup>(٥)</sup>، وقال

(١) انظر: الصحاح تاج اللغة، الجوهرى مادة: [ذرع] (١٢١١/٣)؛ لسان العرب، ابن منظور مادة: [ذرع] (٩٦/٨).

(٢) انظر: المواقفات، الشاطبي (١٨٣/٥).

(٣) انظر: إعلام الموقعين، لابن القيم (١٣٧/٣)، سد الذرائع، محمد البرهانى (٣٣٧)، مقاصد الشريعة الإسلامية، للبيوي (٥٤٨).

(٤) انظر: المواقفات، للشاطبي (١٠٦/٣).

(٥) الفروق، للقرافي (٣٢/٢).

الشاطبي: "فقد ظهر أن قاعدة الذرائع متفق على اعتبارها في الجملة، وإنما الخلاف في أمر آخر" <sup>(١)</sup>.

وقد قسم ابن القيم الذرائع إلى أربعة أقسام <sup>(٢)</sup>:

النوع الأول: وسيلة موضوعة للإفضاء إلى المفسدة قطعاً؛ وحكم هذا النوع جاءت الشريعة بمنعه، إما على سبيل التحريم أو الكراهة، وذلك بحسب درجته في المفسدة، ولا خلاف فيه.

النوع الثاني: وسيلة موضوعة للمباح، ولكن قصد بها التوسل إلى المفسدة، وذلك مثل من يعقد النكاح بقصد تخليل الزوجة لزوجها الأول.

الثالث: وسيلة موضوعة للمباح، ولم يقصد بها التوسل إلى المفسدة، ولكنها تؤدي إليها غالباً، ومفسدتها أرجح من مصلحتها، مثل: سب آلة الكفار علنًا إذا كان يفضي إلى سب الله جل وعلا.

وحكم هذين القسمين: المنع، كما جاءت النصوص دالة على ذلك.

الرابع: وسيلة موضوعة للإفضاء إلى المباح، وقد تفضي إلى المفسدة، ومصلحتها أرجح من مفسدتها، مثل النظر إلى المخطوبة، والمشهود عليها، والجهر بكلمة الحق عند سلطان جائر.

وحكم هذا القسم: أن الشريعة جاءت بإباحته، أو استحبابه، أو إيجابه بحسب درجاته في المصلحة، وجاءت بالمنع من القسم الأول كراهة، أو تحريمًا بحسب درجاته في المفسدة <sup>(٣)</sup>.

### التطبيقات الفقهية على هذا المقصود:

ذكر البهوي عدة مسائل حكم فيها بالکراهة، ولم يقل بتحريمهها، مع أنها وسائل مفضية إلى مفاسد، والأمر في ذلك راجع -في تقديرني- إلى عدة أمور:

**الأول:** أن الأصل في المفاسد أنها ليست على درجة واحدة، فهي تتفاوت

(١) المواقف، للشاطبي (١٨٥/٥).

(٢) انظر: إعلام الموقعين، ابن القيم (١٠٨/٣).

(٣) انظر: المرجع السابق (١١٠/٣).

درجاتها، وبناء على ذلك يكون الحكم كراهة أو تحريمًا.

الثاني: أنها مسائل اجتهادية، لا نص فيها، والقطع بالتحريم يحتاج إلى نص، أو أدلة قوية تتعارض؛ لقوله على الحكم به، كما أن التحرير لا يثبت بالشك أو الاحتمال، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الحرير: "إذا شككنا هل هو من القسم المباح أو القسم المحرم؛ كره لبسه، ولا يثبت التحرير بالشك" <sup>(١)</sup>.

الثالث: أن الوسائل في إفضائها إلى المفسدة نسبية؛ فقد تكون درجة الإفضاء قوية، وقد تكون ضعيفة، وبهذا يختلف الحكم حسب نسبة الإفضاء.

وهذا ما أشار إليه البهوي، حيث قال: "إإن خافه، أي: الوقع في محرم بدخول الحمام كره دخوله، وإن علمه، أي: الوقع في محرم حرم دخوله" <sup>(٢)</sup>.

فهنا يبين البهوي سبب الكراهة، وهو: احتمال الوقع في المفسدة، ويبين سبب التحرير، وهو: العلم بحصول المفسدة أو غلبة الظن.

فلما كان الأمر محتملاً مشكوكاً في وقوعه وإفضائه للمفسدة، كان الأقرب له الكراهة.

وقال ابن القيم: "فوسائل المحرمات والمعاصي في كراحتها، والمنع منها بحسب إفضائها إلى غایاتها وارتباطها بها، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها، والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غایتها" <sup>(٣)</sup>.

### المثال الأول: عتق الرقيق:

الأصل أن العتق مندوب إليه، ونقل ابن هبيرة الإجماع على مشروعيته، حيث قال: "واتفقوا على أن العتق من القرب المندوب إليها" <sup>(٤)</sup>.

وذكر البهوي أن العتق يكون مكرهًا، إذا كان يخشي من اعتاقه أن يفضي إلى محرم، كرته، أو الإفساد في الأرض من قطع الطريق أو السرقة.

(١) شرح عمدة الفقه، لابن تيمية (٢٩٨/٢).

(٢) كشف النقاع، للبهوي (٣٧٨/٣).

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم (٤/٥٥٣).

(٤) اختلاف الأئمة العلماء، لابن هبيرة (٤٣١/٢).



ويكون محرمًا إذا علم أو غلب على ظنه أن يفضي إعتاقه إلى تلك المفاسد.  
قال البهوي: " وإن كان الرقيق من يخاف عليه الرجوع إلى دار الحرب، وترك  
إسلامه، أو يخاف عليه الفساد من قطع طريق وسرقة، أو يخاف على الجارية التي  
والفساد، كره إعتاقه؛ لئلا يكون وسيلة إلى حرم" <sup>(١)</sup>.

### المثال الثاني: لبس الإزار قائماً:

ذكر البهوي كراهة لبس الإزار قائماً، وكذلك لبس السراويل قائماً؛ معللاً بخشية  
انكشاف عورته، فإن علم بقينا انكشاف عورته حرم عليه اللبس قائماً، حيث قال:  
"ويكره لبس الإزار قائماً، ولبس الحف قائماً، ولبس السراويل قائماً؛ خشية  
انكشاف عورته" <sup>(٢)</sup>.

(١) كشاف القناع، للبهوي (١٧٧/٢).

(٢) المرجع نفسه.

### المطلب الثالث

## التعليق بمقصد الخشوع والخضوع والتذلل في العبادة

لا شك أن الخشوع والخضوع من مقاصد العبادات عموماً، وخصوصاً الصلاة، ولذلك قدمت العناية بالخشوع على بعض أحوال الصلاة، فتؤخر الصلاة عن أول وقتها في الإبراد بصلة الظهر لتحقيق الخشوع، وكذلك تؤخر الصلاة بكل ما فيه إخلال بالخشوع كإفراط الظطماً والجوع، وكذلك يؤخرها الحاقن والحاقد<sup>(١)</sup>.

قال أبو المعالي الجوهري: " ومن أنكر أن المقصود من الصلاة الخشوع والاستكانة، فليس عالماً بسر الصلاة" <sup>(٢)</sup>، قال ابن دقيق العيد: " باشتراط نفي حديث النفس حضور القلب والخشوع، الذي ظهر الاعتناء به، وأنه مقصود أعظم في الصلاة، وإنما يكتب ما حضر منها" <sup>(٣)</sup>.

### أدلة المقصود:

**الدليل الأول:** ﴿قَدَّأَفَّحَ الْمُؤْمِنُونَ ۖ ۖ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١-٢].

**وجه الدلالة:** قوله تعالى: ﴿خَشِعُونَ﴾ أي: خائفون من الله تعالى، متذللون له، ملزمون بأبصارهم مساجدهم، وقيل هو جمع الهمة، والإعراض عما سواها، والتذلل فيما يجري على لسانه من القراءة والذكر<sup>(٤)</sup>.

**الدليل الثاني:** عن زيد بن أرقم. قال: لا أقول لكم إلا كما كان رسول الله ﷺ يقول: كان يقول "اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل، والجبن والبخل، والهرم وعداب القبر، اللهم آت نفسي تقوها، وزكها أنت خير من زكها، أنت ولها ومولاها، اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا

(١) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام (٣٨/١).

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب، للجويني (٣٧٠/٢).

(٣) شرح الإمام بأحاديث الأحكام (٥٠٨/٣).

(٤) انظر: تفسير البغوي (٤٠٩/٥)، شرح المتنبي، للبهوي (٢٢١/١).

تشيع، ومن دعوة لا يستجاب لها<sup>(١)</sup>.

**وجه الدلالة:** قوله -عليه الصلاة والسلام-: "ومن قلب لا يخشع"، دل على أهمية الخشوع، ولذلك استعاذ النبي ﷺ من عدم الخشوع، قال ابن القيم: "والحق أن الخشوع معنى يلتعم من التعظيم، والمحبة، والذل والانكسار"<sup>(٢)</sup>.

**التطبيقات الفقهية على هذا المقصود:**

**المثال الأول: ابتداء الصلاة، وهو يدافع حاجته للخلاف:**

ذكر البهوي أن حكم الإخلال بمقصد الخشوع في الصلاة: الكراهة؛ لأنه لب الصلاة، ومن هذه المسائل التي تدرج تحت هذا المقصود ابتداء الصلاة حاقداً -من احتبس بوله- أو حاقداً -من احتبس غائطه، أو ابتدأوها تائعاً أي: شائعاً إلى طعام، أو شراب، مما يشغل عن الخشوع في الصلاة، فذكر كراهة ابتداء الصلاة إذا كان هناك ما يشغل عن الخشوع فيها، معللاً الحكم بالكرابة بإخلاله بمقصد الخشوع، فقال: "ويكره ابتدأوها، أي: الصلاة حاقدنا، بالنون، وهو من احتبس بوله، أو حاقداً، وهو من احتبس غائطه، أو ابتدأوها مع ريح محتبسة ونحوه، أي: نحو ما ذكر مما يزعجه ويشغله عن خشوع الصلاة"<sup>(٣)</sup>.

**المثال الثاني: ابتداء الصلاة بما يمنع كمالها:**

ذهبت الخنابلة إلى كراهة ابتداء الصلاة فيما يمنع من كمالها، كحر أو برد مفرط، أو جوع شديد، أو عطش شديد؛ لأن ذلك يقلقه، ويشغل عن حضور قلبه في الصلاة، وينفعه من الخشوع، فهنا لم يذكر البهوي دليلاً على الكراهة سوى التعليل بالمقصد الشرعي<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب التعوذ من شر ما عمل، ومن شر ما لم يعمل برقم (٢٧٢٢) (٢٠٨٨/٤).

(٢) مدارج السالكين، لابن القيم (٥١٨/١).

(٣) كشاف القناع، للبهوي (١٧٧/٢).

(٤) المرجع السابق (٤٠٧/٢).

## المطلب الرابع

### التعليل بمقصد منع البدعة، والإحداث في الدين

جاءت الشريعة الإسلامية بحفظ الضروريات الخمس، وهي حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسب، وهذه الضروريات الخمس "لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامته؛ بل على فساد، ونهاج، وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخساران المبين" <sup>(١)</sup>.

وقد اتفقت جميع الشرائع على حفظ هذه الضروريات الخمس، قال الغزالى: "ومقصود الشرع منخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، وما لهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما ينفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة" <sup>(٢)</sup>.

وحفظ الدين يكون من جانبيه: حفظه من جانب وجودي، وذلك بإرساء أركانه، وإقامة دعائمه، وتبنيت أحکامه، وكل ما يدعم ترسيره في المجتمع المسلم. وحفظه من الجانب العدمي، وذلك بمنع كل ما ينافي من الكفر، والبدع، والإحداث.

ودرک ابن رجب أنّ كل من أحدث شيئاً ونسبة إلى الدين، ولم يكن له أصل من الدين يرجع إليه؛ فهو ضلاله، والدين منه بريء <sup>(٣)</sup>. في إشارة منه إلى تعريف البدعة.

فالبدعة والحدث شرعاً: هي الأمر المبتدع في الدين على غير مثالٍ من الكتاب والسنة، والمراد بقوله: على غير مثالٍ من الكتاب والسنة أن يكون غير موافقٍ لهما،

(١) انظر: المواقفات، للشاطبي (٥٢٠/١).

(٢) المستصفى، للغزالى (١٧٤).

(٣) انظر: جامع العلوم والحكم، لابن رجب (١٢٨/٢).

وکل فعلٍ من الأفعال إما أن يكون موافقاً للكتاب والسنة، وإما أن يكون مخالفًا، والموافق له ما دلَّ على موافقته دليلاً معتبراً منهما دلالةً معتبرةً، فهو من السُّنَّة، والمخالف ما دلَّ على مخالفته دليلاً منهما دلالةً معتبرةً<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: أدلة المقصود:

تضارف الأدلة الدالة على حرمة الابداع في الدين، ورد كل الضلالات، والابداعات المخالفة لهدى النبي ﷺ، واقتصر في هذا المقام على ذكر دليلين:

**الدليل الأول:** قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّقُوهُ وَلَا تَنْبِغُوا السُّبُّلَ فَنَرَقَ إِلَيْكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ، ذَلِكُمْ وَصَنْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَنَقَّوْنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤-١٥٣].

**وجه الدلالة:** الصراط المستقيم هو: اتباع الإسلام الصحيح، والسبيل: تعميم اليهودية، والنصرانية، والمجوسية، وسائر أهل الملل، وأهل البدع والضلالات من أهل الأهواء<sup>(٢)</sup>.

**الدليل الثاني:** عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد»<sup>(٣)</sup>.

**وجه الدلالة:** قال النبوي: أن هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام العظيم، وهو أيضاً من جوامع كلامه ﷺ، فإنه صريح في رد كل الضلالات والبدع، والمخترعات<sup>(٤)</sup>.

### التطبيقات الفقهية على هذا المقصود:

يرى بعض العلماء أن البدع أقل أحواها التحريم، بينما يرى الشاطبي أن البدعة

(١) انظر: تحقيق الكلام في المسائل الثلاث، للمعلمي (٤/١٥٠).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (٧/١٣٧).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلح، باب: إذا اصطلحوا على صلح جور، فالصلح مردود (٣/١٨٤) برقم (٢٦٩٧)، وأخرجه مسلم في كتاب الأقضية، باب: نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور (٣/١٣٤٣) برقم (١٧١٨).

(٤) انظر: شرح مسلم، للنبوبي (١٢/١٦).

ليست على درجة واحدة من حيث حكمها، فهي تنقسم إلى قسمين: بدعة محرمة، وبدعة مكرروحة<sup>(١)</sup>.

وهذا القول يوافق اختيارات البهوي، فقد نصَّ على كراهيَة عدد من المسائل الفقهية، معللاً ذلك بالابتداع والإحداث في الدين، ومن ذلك التطبيقات الآتية:

### المثال الأول: رفع الخطيب يديه حال الدعاء في الخطبة:

ذكر البهوي في كشاف القناع أن رفع الإمام يديه حال الدعاء في الخطبة مكرروحة، معللاً ذلك بأنه بدعة محدثة<sup>(٢)</sup>، ووجه كونه بدعة: أن الأصل في العبادات التوقيف، فلا يشرع منها إلا ما شرع الله تعالى، وهو أحد شرطِي قبول العمل، وذلك أن شرطي قبول العمل: الإخلاص، والمتابعة.

### المثال الثاني: إخراج الصدقة مع الجنازة:

ذكر البهوي كراهيَة إخراج الصدقة مع الجنازة، وقال: إنها مثل التي يسمونها في مصر: كفارَة، وهي بدعة مكرروحة<sup>(٣)</sup>، لأنَّها لم ترد عن السلف، ولم يأت أمر أو حث على فعلها، وما يقوِي كونها بدعة: أن هذه عبادة قام السبب المقتضي لها، وانتفي المانع منها في عهد النبي ﷺ، ولم يفعلها، فيكون فعلها بدعة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الاعتصام، للشاطبي (٥١٦/٢).

(٢) انظر: كشاف القناع، للبهوي (٣٥٧/٣).

(٣) انظر: كشاف القناع، للبهوي (٤/٤).

(٤) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (٥٩١/٢ - ٥٩٧) والاعتصام، للشاطبي (١/٣٦١)، وقواعد معرفة البدع، للجيزاني (ص ٧٥).



## المطلب الخامس

### التعليل بدفع الضرر

من مقاصد الشريعة دفع المشاق، والأضرار قبل وقوعها، سواء دفعها الإنسان عن نفسه خاصة، أو دفعها عن غيره، قال الشاطبي في كلامه عن المشاق ودفعها: "وفهم من مجموع الشريعة الإذن في دفعها على الإطلاق؛ رفعاً للمشقة اللاحقة، وحفظاً على الحظوظ التي أذن لهم فيها، بل أذن في التحرز منها عند توقعها، وإن لم تقع تكملاً لمقصود العبد، وتوسيعة عليه، وحفظاً على تكميل الخلوص في التوجه إليه، والقيام بشكر النعم" <sup>(١)</sup>.

وهذا المقصد متضمن حماية الإنسان لنفسه ولغيره، وعدم الإخلال بها سواء بالتعدي أو الإهمال، وقال الآمدي: "مقصود من شرع الحكم إما جلب مصلحة، أو دفع مضر، أو مجموع الأمرين بالنسبة إلى العبد" <sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً: أدلة المقصد:

**الدليل الأول:** قال تعالى: «وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَقْنَ أَجَهَنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِعَوْفٍ أَوْ سَرِّيَوْهُنَّ بِعَوْفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَّاكُ لِيَعْتَدُوا» [البقرة: ٢٣١].

وجه الاستدلال: أن الله عز وجل نهى عن الرجعة، إذا كان الزوج قاصداً بالرجعة بالإضرار بالزوجة؛ لأن من صور الإضرار بالزوجة أن يطلق الرجل زوجته طلقة واحدة ثم يتركها مدة، فإذا قارب انتهاء عدتها راجعها، ثم تركها مدة، ثم طلقها قاصداً بذلك تطويل عدتها؛ للإضرار بها <sup>(٣)</sup>.

**الدليل الثاني:** ما رواه الإمام مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رسول

(١) المواقفات، للشاطبي (١٢٣/٢).

(٢) الإحکام في أصول الأحكام، للآمدي (٢٧١/٢).

(٣) انظر: تفسير الطبری (٤) (١٧٨).

الله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قال: «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(١)</sup>.

ووجه الاستدلال: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ نهى عن إلحاق الضرر بالغير، ويتأكد النهي إذا ألحق الإنسان بنفسه الضرر.

### ثالثاً: التطبيقات الفقهية للمقصود:

ذكر البهوي عدداً من التطبيقات لحماية الإنسان نفسه من إلحاق الضرر بها، ولا شك أن إلحاق الضرر بنفسه محرم، ولكن البهوي في هذه التطبيقات ذكر حكم الكراهة عند الإخلال بهذا المقصود، والسبب في هذه الكراهة: أن الضرر إما أن يكون محتملاً، أو يغلب على الظن وقوعه، فإن كان يغلب على الظن وقوعه أو يقين وقوعه فهو محرم؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ: «لا ضرر ولا ضرار»، وأما إن كان محتملاً مشكوباً فيه، فحكمه الكراهة، ولا يحكم بالتحريم؛ لأن التحريم لا يثبت بالشك.

#### المثال الأول: غسل داخل العينين:

ذكر البهوي أنه يكره للمتوضئ أن يدخل الماء داخل العينين ليغسلهما، معللاً ذلك بدفع الضرر<sup>(٢)</sup>، وقال ابن قدامة: وفعل ما يخاف منه ذهاب البصر - أي: غسل داخل العينين - أو نقصه من غير ورود الشرع به، إذا لم يكن محرماً، فلا أقل من أن يكون مكروهاً<sup>(٣)</sup>.

#### المثال الثاني: الزيادة في رفع الصوت بالأذان:

يستحب رفع الصوت بالأذان؛ لأن الغاية منه الإعلام، ويكون أعظم في الثواب، وذكر البهوي كراهة أن يرفع المؤذن صوته فوق طاقته؛ معللاً ذلك: بأنه

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الأقضية برقم (٢٧٥٨) / (٤٠٧٨)، والإمام أحمد في مسنده برقم (٢٨٦٧) / (٣٢٦٧)، وقال الألباني عن هذا الحديث: (صحيح) وفي آخر الكلام عن الحديث قال: "قلت: فهذه طرق كثيرة لهذا الحديث قد جاوزت العشر، وهي وإن كانت ضعيفة مفرداًها، فإن كثيرها منها لم يشتت ضعفها، فإذا ضم بعضها إلى بعض تقوى الحديث بما وارتقى إلى درجة الصحيح إن شاء الله تعالى".

(٢) انظر: كشف النقانع، للبهوي (١/٣٦٨).

(٣) انظر: المغني، لابن قدامة (١/١٥٢).



يُخشى عليه الضرر من هذا الفعل<sup>(١)</sup>، وعليه فإن الاستحباب في رفع المؤذن صوته بالأذان؛ ليكون أبلغ في الإعلام، مقيد بشرط، وهو: أن لا يخشى على نفسه الضرر، أو انقطاع صوته<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: كشاف القناع، للبهوني (٦٤/٢).

(٢) انظر: المغني، لابن قدامة (٣٠٧/١).

## المطلب السادس

### التعليق بمقصد تعظيم شعائر الله

ذكر الدهلوi: أن مبني الشرائع على تعظيم شعائر الله تعالى، والتقرب بها إليه تعالى، ومن معاني شعائر الله: الأمور الظاهرة الحسوسaة التي جعلت ليعبد الله بها، واحتضنت به حتى صار تعظيمها عندهم تعظيماً لله، والتفریط في جنبها تفريطاً في جنب الله<sup>(١)</sup>.

وقيل: إن شعائر الله هي: دين الله كله، وتعظيمها: التزامها، وبهذا المفهوم تكون أعم من أن تكون أموراً ظاهرة محسوسة، أو أعلاماً للدلالة على دين الله<sup>(٢)</sup>.

**دليل المقصد:** قوله تعالى: «ذلِكَ وَمَنْ يُظْمِنْ شَعْبَرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ» [الحج: ٣٢].

**وجه الاستدلال:** أن الشعائر جمع شعيرة، وهي كل شيء يحيط به أمر، أو إشعار به، وتعبدنا الله به، ومنه شعار القوم في الحرب، أي: علامتهم التي يتعارفون بها.

ومنه إشعار البدنة، وهو الطعن في جانبها الأيمن، حتى يسيل الدم؛ فيكون عالمة، فهي تسمى شعيرة بمعنى المشعورة، وعلى هذا فشعائر الله، هي: أعلام دينه، وليس خاصه بالمناسك<sup>(٣)</sup>.

#### ثالثاً: التطبيقات الفقهية للمقصد:

ذكر البهوي عدداً من المسائل الفقهية التي تنتظم في عقد واحد، ويجتمعها رابط واحد هو الإخلال بهذا المقصد.

ولكن كيف يكون الإخلال بهذا المقصد مكروهاً؟

(١) انظر: حجة الله البالغة، للدهلوi (١٢٣/١).

(٢) انظر: الحاوي الكبير، للماوردي (٧٩/١٥).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٥٦/١٢).



**الجواب:** أن الإخلال هنا مقيد، بالإخلال بما ينافي کمال التعظيم، فهي مسائل لا تصل إلى درجة التحرير، فيكون حكمها الكراهة.

### **المثال الأول: قراءة القرآن في الموضع غير النظيف:**

ذكر البهوي أن قراءة القرآن في الأماكن المتسخة؛ كالملبسخ، والحمام؛ مکروهه؛ لأنها محل تكشف فيه العورات، ويفعل فيه ما لا يحسن في غيره، فتکرر القراءة فيه صيانة للقرآن عنه، وذكر أن سبب الكراهة: هو تنزيه وتعظيم القرآن عن مثل هذه المواطن<sup>(۱)</sup>.

### **المثال الثاني: الاستناد وظهوره جهة القبلة:**

ذكر البهوي أنه يکرر أنه يسند الإنسان ظهره إلى جهة القبلة، وكذلك: أن يمد رجله إلى القبلة في النوم وغيره، وسبب الكراهة: لأن هذا الفعل فيه استهانة بشعيرة من شعائر الإسلام وهي القبلة، وهذا الفعل ينافي کمال تعظيم شعائر الله؛ فيكون مکروهًا<sup>(۲)</sup>.

(۱) انظر: کشاف القناع، للبهوي (۲۲/۳).

(۲) انظر: المرجع السابق (۳۵۸/۳).

## المطلب السابع

### التعليل بمقصد النهي عن مشابهة الكفار

لا شك أن من مقاصد الشريعة النهي عن التشبيه بالكافار، وقد ذكر ابن تيمية: أنه قد تقرر الإجماع على ما ذكره عامة علماء الإسلام من المتقدمين، والأئمة المتبوعين وأصحابهم، في تعليل النهي عن أشياء بمخالفة الكفار، وهو أكثر من أن يمكن استقصاؤه، وهذا بعد التأمل والنظر، يورث علمًا ضروريًا باتفاق الأئمة، على النهي عن موافقة الكفار والأعاجم، والأمر بمخالفتهم<sup>(١)</sup>.

#### أدلة المقصد:

**الدليل الأول:** قال تعالى: ﴿وَأَمْرَتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾١٠٤﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلَّذِينَ حَيْفَا  
وَلَا تَكُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾١٠٥﴾ [يونس: ٤-٥].

**وجه الدلالة:** "هذه الآية أصل عظيم في الأمر بالتشبيه بالمؤمنين، والنهي عن التشبيه بالشركين"<sup>(٢)</sup>.

**الدليل الثاني:** عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم»<sup>(٣)</sup>.

**وجه الدلالة:** أن من تشبه في ظاهره بزبدهم، وفي أفعاله بفعلهم، وفي تخلقه بخلقهم، وسار بسيرتهم وهم يهود في ملبيهم، فهو منهم، إن كانوا صالحين فهو مثلهم، وإن كان من الفساق فهو منهم<sup>(٤)</sup>.

#### ثالثًا: التطبيقات الفقهية للمقصد:

ذكر البهوي عدداً من المسائل اتفقت على حكم الكراهة، وعلة الكراهة في

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية (٣٩١/١).

(٢) حسن النية لما ورد في التشبيه، لنجم الدين الغزي (٣٩٥/٥).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب اللباس، باب في لبس الشهارة (١٤٤/٦) برقم (٤٠٣١).

(٤) انظر: فيض القدر (١٠٤/٦).

هذه المسائل، هو التشبيه بالکفار من اليهود، أو النصارى، أو المجوس. ويظهر أن هذا هو المذهب عند الحنابلة في حکم التشبيه بالکفار، قال ابن النجار: "وکره مطلقاً أي: في الصلاة وغيرها تشبيه بکفار، لما روى ابن عمر موقوفاً من تشبيه بقوم فهو منهم" <sup>(١)</sup>.

### المثال الأول: شد الوسط بالزنار:

المذهب عند الحنابلة أنه يلزم أهل الذمة أن يتميزوا بلباس عن المسلمين لثلا يغتر بکم، وجاء الشرع بنهي المسلمين عن التشبيه بلباس الکفار، ومن ذلك شد وسطه بالزنار، وهذا ما قرره البهوي في کشاف القناع، حيث قال: يکره مسلم أن يشد وسطه بما يشبه شد الزنار <sup>(٢)</sup>، سواء كان في الصلاة أو في خارجها، معللاً بالکراهة؛ بالتشبيه بالکفار؛ لأنهم يشدون أوساطهم بالزنار، ليتميزون بذلك عن المسلمين <sup>(٣)</sup>.

### المثال الثاني: تغميض العينين في الصلاة:

لم يكن من هديه <sup>عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ</sup> تغميض عينيه في الصلاة، ولم يُنقل أنه <sup>عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ</sup> حثّ أمته أو أمرها بتغميض العينين طلباً للخشوع، بل إن <sup>السُّنْنَةِ</sup> الثابتة أن يرمي ببصره إلى موضع سجوده، وفي تغميض عينيه تفويت هذه السنة، وهذا الذي عليه مذهب الحنابلة، واختار الأصحاب، أن يكون نظر المصلي في الصلاة إلى موضع سجوده <sup>(٤)</sup>. وذكر البهوي أنه يکره للمصلي تغميض العينين في الصلاة؛ معللاً ذلك بأنه من فعل اليهود، وقد <sup>هُنَيَا</sup> عن التشبيه بکم <sup>(٥)</sup>.

(١) شرح المتنبي، لابن النجار (٢٥/٢).

(٢) الزنار: هو خيط دقيق يشد به الوسط، تستعمله النصارى والمجوس، وباختصار: هو حزام للنصارى، انظر: مختار الصحاح (ص ١٣٨)، التعريفات (ص ١١٥).

(٣) انظر: کشاف القناع، للبهوي (٢/١٥٠).

(٤) انظر: زاد المعاد، لابن القيم (١/٢٨٣)، والإنساف، للمرداوى (٣/٤٢٤).

(٥) انظر: کشاف القناع، للبهوي (٢/٤٠٥).

## الخاتمة

وختاماً.. فقد وصلت في هذا البحث إلى عدة نتائج، من أبرزها ما يأتي:

**الأول:** أن حقيقة التعليل: هو الوصف الظاهر المنضبط المعِّرف للحكم، وأنّي في هذه الدراسة وسعت الدائرة ليدخل فيه التعليل بمعناه اللغوي العام.

**الثاني:** أن التعليل اللغوي العام: يشمل الأدلة الشرعية من الكتاب، والسنّة، والإجماع، والقياس، ويشمل كذلك التعليل المقاصدي.

**الثالث:** تعددت دواعي التعليل عند الخنابلة: لبيان حكمة التشريع الإلهي، ومراعاة المصالح ودرء المفاسد، ولتقوية الأدلة وتعزيزها، ولبيان مقاصد الشريعة الإسلامية، وللترجيح بين الأقوال، ولبيان سبب اختيار هذا القول على غيره من الأقوال، ولبيان أن هذا الاختيار مبني على قواعد المذهب ومواقف له.

**رابعاً:** ظهر للباحث أن تعليلاًات الخنابلة للحكم بالكراء، يمكن تقسيمها إلى قسمين: **الأول:** تعليلاًات عامة، وتعليق خاصه بمقاصد الشريعة.

**خامسًا:** ومن التعليلاًات العامة: التعليل بورود النهي المتصروف من التحرير إلى الكراهة لقرينة تدل عليه، والرد للقياس الشرعي، والرد لقول الصحابي، ولمخالفة السنّة الظاهرة المؤكدة، والتعليق بالخروج من الخلاف، والأخذ بالاحتياط.

**سادسًا:** عنابة الخنابلة بمقاصد الشريعة، والتعليق بما عند بيان الأحكام الشرعية وعند الترجيح بين الأقوال.



## قائمة المصادر والمراجع

- ١- الإجاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ)، وولده: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، دار الكتب المکية، مکة المکرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- ٢- الإحکام في أصول الأحكام، لأبي الحسن علي بن أبي علي بن سالم التعلبی الأمدي (ت ٦٣١هـ)، الناشر: المکتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان.
- ٣- الإحکام في أصول الأحكام، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، دار الأفق الجديدة، بيروت.
- ٤- أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، حقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني (رئيس اللجنة العلمية لإحياء المعارف النعمانية)، الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية بجیدر آباد بالهند، (وصورته دار المعرفة - بيروت).
- ٥- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.
- ٦- إكمال المعلم بقوائد مسلیم، لعیاض بن موسی بن عیاض بن عمر بن الیحصی السبکی، أبو الفضل (ت ٤٤٥هـ)، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزیع، مصر، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٧- الإنصاف في معرفة الخلاف من الراجح، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية.
- ٨- البحر الحبیط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدرا الدین محمد بن عبد الله بن بکادر الزركشی (ت ٧٩٤هـ) دار الكتبی، الطبعة: الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- ٩- التحبير شرح التحریر في أصول الفقه، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ)، الناشر: مکتبة الرشد - السعودية، الرياض.

- ١٠- تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع لتابع الدين السبكي، لبدر الدين محمد بن بحدار بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٢٠ هـ).
- ١١- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن فرح الأننصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١ هـ)، الناشر: دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة: الثانية (١٣٨٤ هـ- ١٩٦٤ م).
- ١٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ)، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ.
- ١٣- تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنشوق والمعلوق «المختصر»، المؤلف: كمال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بـ «ابن إمام الكاملية» (ت ٨٧٤ هـ)، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى هـ ١٤٢٣ - م ٢٠٠٢.
- ١٤- الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (٨١٢-٨٩٣ هـ)، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، لعام ١٤٢٩ هـ - م ٢٠٠٨.
- ١٥- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتابع الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٣٠ هـ).
- ١٦- رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لتنقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٧٢٨ هـ) طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض- المملكة العربية السعودية، لعام ١٤٠٣ هـ - م ١٩٨٣.
- ١٧- رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، لأبي عبد الله الحسين بن علي بن طلحة الرجراحي الشوشاوي (٨٩٩ هـ)، د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى هـ ١٤٢٥ - م ٢٠٠٤.

- ١٨- شرح الإمام بأحاديث الأحكام، لتقى الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطیع القشيري، المعروف بابن دقیق العید (ت ٢٧٠ھ)، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الثانية ١٤٣٠ھ - ٢٠٠٩م.
- ١٩- شرح السنة، محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعی (ت ٥١٦ھ) الناشر: المکتب الإسلامي - دمشق، الطبعة: الثانية ١٤٠٣ھ.
- ٢٠- الشرح الكبير (المطبوع مع المقنع والإنصاف)، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢ھ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي - د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ھ - ١٩٩٥م.
- ٢١- شرح الكوكب المنير المسمى بختصر التحریر، محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتھوی الحنبلي (ت ٩٧٢ھ)، مکتبة العیکان، الرياض (١٤١٨ھ).
- ٢٢- شرح تنتیح الفصول، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالکي الشهير بالقرافی (ت ٦٨٤ھ)، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ھ - ١٩٧٣م.
- ٢٣- شرح صحيح مسلم، لیحيی بن شرف الدين النووي، الطبعة الثانية ١٣٩٢ھ، دار إحياء التراث العربي (٤٠م).
- ٢٤- شرح عمدة الفقه، لشیخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تیمیة (٦٦١-٧٢٨ھ) الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بیروت) الطبعة: الثالثة، ١٤٤٠ھ - ٢٠١٩م.
- ٢٥- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين أبي الریبع سلیمان بن عبد القوی الطوفی، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤١٠ھ، مؤسسة الرسالة، بیروت.
- ٢٦- العدة في أصول الفقه، للقاضی أبي يعلی، محمد بن الحسین الفراء البغدادی الحنبلي (٣٨٠-٤٥٨ھ)، الطبعة: الثانية ١٤١٠ھ - ١٩٩٠م.
- ٢٧- الغیث الہامع شرح جمع الجماع، ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: ٨٢٦ھ)، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى (١٤٢٥ھ - ٢٠٠٤م).

- ٢٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن حرب بن الحسن، السجلمسي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٩- فتح الباري، لأحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت (د. ت).
- ٣٠- فصول البدائع في أصول الشرائع، لحمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري (أو الفتري) الرومي (ت ٨٣٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
- ٣١- الفوائد في اختصار المقاصد، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (ت ٦٦٠هـ)، الناشر: دار الفكر المعاصر، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٣٢- قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المرزوقي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعى (ت ٤٨٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٩م.
- ٣٣- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.
- ٣٤- كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوي الحنبلي (ت ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية.
- ٣٥- لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار إحياء التراث، مؤسسة التاريخ، بيروت، الطبعة: الثالثة (١٤١٩هـ).
- ٣٦- المبدع في شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبي إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٧- جموع الفتاوى، لنقى الدين أبي العباس أحمد بن عبد الخليل بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- ٣٨- المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر.

- ٣٩- مجموع فتاوى شیخ الإسلام أَحْمَدُ بْنُ تَیِّمِیَّةَ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، دار عالم الكتب، الرياض (١٤١٢هـ).
- ٤٠- المحصل في علم الأصول، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى (٤٠٠هـ).
- ٤١- مختار الصحاح، لزین الدین أبی عبد الله محمد بن أبی بکر بن عبد القادر الحنفی الرازی (ت ٦٦٦هـ)، المکتبة العصریة، الدار النموذجیة، بیروت، الطبعة: الخامسة (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م).
- ٤٢- المستصفی في علم الأصول، لأبی حامد محمد بن محمد الغزالی الطوسي (٥٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- ٤٣- المصباح المیری في غریب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علی الفیومی ثم الحموی، أبی العباس (ت ٧٧٠هـ)، الناشر: المکتبة العلمیة - بیروت.
- ٤٤- معالم السنن، وهو شرح سنن أبی داود، لأبی سلیمان حمد بن محمد بن إبراهیم بن الخطاب البستی المعروف بالخطابی (٣٨٨هـ)، الناشر: المطبعة العلمیة - حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
- ٤٥- المغنى، لابن قدامة: موفق الدین عبد الله بن أَحْمَدَ بْنُ مُحَمَّدِ الْمَقْدَسِيِّ (ت ٦٢٠هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار الفكر، بیروت.
- ٤٦- مفاتیح الغیب، لأبی عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسین الرازی (ت ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بیروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠هـ.
- ٤٧- المفہوم لما أشکل من تلخیص کتاب مسلم، لأحمد بن عمر القرطی (٦٥٦هـ)، دار ابن کثیر، دمشق - بیروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤٨- مقاییس اللغة، لأبی الحسین أَحْمَدَ بْنُ فَارِسَ بْنُ زَكْرِيَا (٣٩٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى (١٣٦١هـ).
- ٤٩- المنشور في القواعد الفقهية، لأبی عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بھادر الزركشی (٧٩٤هـ)، نشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

- ٥٠- المنخول من تعلیقات الأصول، محمد بن محمد الغزالی الطوسي (ت ٥٥٥ھ)، الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت لبنان، دار الفكر دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩ھ - ١٩٩٨م.
- ٥١- المواقفات، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطي (المتوفى: ٧٩٥ھ)، الناشر: دار ابن عفان الطبعة: الأولى ١٤١٧ھ / ١٩٩٧م.
- ٥٢- نفائس الأصول في شرح المحسول، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ھ)، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ھ - ١٩٩٥م.
- ٥٣- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير محمد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجرجي، أشرف عليه: علي بن حسن عبد الحميد، دار ابن الجوزي، الرياض. الطبعة: الأولى (١٤٢١ھ).



## List of Sources and References

1. Al-Intaj fi Sharh Al-Minhaj Ala Minhaj Al-Usul ila Ilm Al-Usul by Sheikh Islam Ali bin Abdul-Kafi Al-Sabki (d. 756 AH) and his son Taj Al-Din Abdul-Wahhab bin Ali Al-Sabki (d. 771 AH), Dar Al-Kutub Al-Makkiyah, Makkah, First Edition 1425 AH, edited by Dr. Shaban Muhammad Ismail.
2. Al-Ihkam fi Usul Al-Ahkam by Abu Al-Hasan Sayyid Al-Din Ali bin Abi Ali bin Muhammad bin Salem Al-Thalabi Al-Amidi (d. 631 AH), edited by Abdul-Razzaq Afifi, Publisher: Al-Maktabah Al-Islamiyyah, Beirut-Damascus, Lebanon.
3. Al-Ihkam fi Usul Al-Ahkam by Ali bin Ahmad bin Said bin Hazm (d. 456 AH), edited by Ahmad Muhammad Shakir, Dar Al-Afaq Al-Jadidah, Beirut.
4. Usul Al-Sarakhs by Abu Bakr Muhammad bin Ahmad bin Abi Sahl Al-Sarakhs (d. 483 AH), edited by Abu Al-Wafa Al-Afghani (Chairman of the Scientific Committee for Reviving Al-Ma'arif Al-Nu'maniyyah), Publisher: Al-Jannah for Reviving Al-Ma'arif Al-Nu'maniyyah in Hyderabad, India, and printed by Dar Al-Ma'rifah - Beirut, among others.
5. I'lam Al-Muwaqqi'in 'An Rabb Al-'Alamin by Abu Abdullah Muhammad bin Abi Bakr bin Ayub, known as Ibn Qayyim Al-Jawziyyah (d. 751 AH), edited by Abu Ubaidah Mashhour bin Hassan Al-Salman, Publisher: Dar Ibn Al-Jawzi for Publishing and Distribution, Saudi Arabia, First Edition (1423 AH).
6. Ikmal Al-Mu'allim bi Qawa'id Al-Muslim by Iyad bin Musa bin Iyad bin Umarun Al-Yahsubi Al-Sabti Abu Al-Fadl (d. 544 AH), edited by Dr. Yahya Ismail, Publisher: Dar Al-Wafa for Printing, Publishing, and Distribution, Egypt, First Edition, 1419 AH (1998 CE).
7. Al-Insaf fi Ma'rifat Al-Rajih min Al-Khilaf by Alaa Al-Din Abu Al-Hasan Ali bin Suleiman Al-Mardawi Al-Dimashqi Al-Salihi

Al-Hanbali (d. 885 AH), Publisher: Dar Ihiya' Al-Turath Al-Arabi, Second Edition.

8. Al-Bahr Al-Muhit fi Usul Al-Fiqh by Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadur Al-Zarkashi (d. 794 AH), Dar Al-Kutbi, First Edition (1414 AH / 1994 CE).
9. Al-Tahbir Sharh Al-Tahrir fi Usul Al-Fiqh by Alaa Al-Din Abu Al-Hasan Ali bin Suleiman Al-Mardawi Al-Dimashqi Al-Salih Al-Hanbali (d. 885 AH), Publisher: Maktabah Al-Rushd - Saudi Arabia, Riyadh.
10. Tashnif Al-Masami' bi Sharh Jam' Al-Jawami' by Taj Al-Din Al-Sabki, by Badr Al-Din Muhammad bin Bahadur bin Abdullah Al-Zarkashi (d. 794 AH), edited by Abu Umar Al-Husseini Ibn Umar bin Abdul Rahim, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, First Edition (1420 AH).
11. **Al-Qurtubi's Tafseer (Al-Jami' li Ahkam Al-Qur'an)** by Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Abi Bakr bin Farah Al-Ansari Al-Khazraji Shams Al-Din Al-Qurtubi (d. 671 AH), edited by Ahmad Al-Bardouni and Ibrahim Atfesh, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Misriyah - Cairo, Second Edition (1384 AH - 1964 CE).
12. **Al-Tamhid Lima Fi Al-Muwatta' Min Al-Ma'ani wa Al-Asanid** by Yusuf bin Abdullah bin Muhammad bin Abdul-Barr bin Asim Al-Namri Al-Qurtubi (d. 463 AH), edited by Mustafa bin Ahmad Al-Alawi and Muhammad Abdul-Kabir Al-Bakri, Publisher: Ministry of General Awqaf and Islamic Affairs - Morocco, Year of Publication: 1387 AH.
13. **Taysir Al-Wusul Illa Minhaj Al-Usul Min Al-Manqul wa Al-Ma'qul "Al-Mukhtasar"** by Kamal Al-Din Muhammad bin Muhammad bin Abdul-Rahman, known as Ibn Imam Al-Kamiliah (d. 874 AH), Study and Edited by Dr. Abdul-Fattah Ahmed Qutb Al-Dakhmisi, Publisher: Dar Al-Farouq Al-Hadithah for Printing and Publishing - Cairo, First Edition, 1423 AH - 2002 CE.
14. **Al-Durr Al-Lawami' fi Sharh Jam' Al-Jawami'** by Shihab Al-Din Ahmad bin Ismail Al-Kurani (d. 812-893 AH), edited by



Saeed bin Ghalib Kamil Al-Majidi, Publisher: Al-Jami'ah Al-Islamiyyah, Madinah, Saudi Arabia, 1429 AH - 2008 CE.

- 15 .Raf' Al-Hajib 'An Mukhtasar Ibn Al-Hajib** by Taj Al-Din Abu Nasr Abdul-Wahhab bin Ali Al-Sabki (d. 771 AH), edited by Muhammad Abdul-Rahman Mukhaimir Abdullah, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, First Edition (1430 AH).
- 16 .Raf' Al-Malam 'An Al-A'immah Al-A'lam** by Taqi Al-Din Abu Al-Abbas Ahmad bin Abdul-Halim Ibn Taymiyyah (d. 728 AH), Printed and Published by the General Presidency of Scientific Researches, Fatwas, and Dawah, Riyadh, Saudi Arabia, 1403 AH - 1983 CE.
- 17 .Raf' Al-Niqab 'An Tanqih Al-Shihab** by Abu Abdullah Al-Hussain bin Ali bin Talhah Al-Rajragi Al-Shoushawi (d. 899 AH), edited by Ahmed bin Muhammad Al-Sarrah, Dr. Abdul-Rahman bin Abdullah Al-Jubrin, Publisher: Maktabah Al-Rushd for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia, First Edition, 1425 AH - 2004 CE.
- 18 .Sharh Al-Ilam Bi Ahadith Al-Ahkam** by Taqi Al-Din Abu Al-Fath Muhammad bin Ali bin Wahb bin Muti' Al-Qushayri, known as Ibn Daqiq Al-Eid (d. 702 AH), edited by Muhammad Khlouf Al-Abdullah, Publisher: Dar Al-Nawader, Syria, Second Edition, 1430 AH - 2009 CE.
- 19 .Sharh Al-Sunnah** by Al-Hussain bin Mas'ud bin Muhammad bin Al-Farra' Al-Baghawi Al-Shafi'i (d. 516 AH), edited by Shu'ayb Al-Arna'ut, Publisher: Al-Maktabah Al-Islamiyyah - Damascus, Second Edition, 1403 AH.
- 20 .Al-Sharh Al-Kabeer Matboo' Ma'a Al-Muqni' wa Al-Insaf** by Shams Al-Din Abu Al-Faraj Abdul-Rahman bin Muhammad bin Ahmad bin Qudamah Al-Maqdisi (d. 682 AH), edited by Dr. Abdullah bin Abdul-Muhsin Al-Turki and Dr. Abdul-Fattah Muhammad Al-Halou, Publisher: Hijr for Printing, Publishing, and Distribution, Cairo, Egypt, First Edition, 1415 AH - 1995 CE.
- 21 .Sharh Al-Kawkab Al-Muneer, known as Mukhtasar Al-Tahrir** by Muhammad bin Ahmad bin Abdul-Aziz Al-Futouhi Al-Hanbali (d. 972 AH), edited by Dr. Muhammad Al-Zuhaili

and Dr. Nazeer Hamad, Publisher: Al-Obaikan Library, Riyadh, 1418 AH.

- 22 .**Sharh Al-Kawkab Al-Muneer** by Taqi Al-Din Abu Al-Baq'a' Muhammad bin Ahmad bin Abdul-Aziz bin Ali Al-Futouhi, known as Ibn Al-Najjar Al-Hanbali (d. 972 AH), edited by Muhammad Al-Zuhaili and Nazeer Hamad, Publisher: Al-Obaikan Library, Second Edition, 1418 AH.
- 23 .**Sharh Tanqih Al-Fusool** by Abu Al-Abbas Shihab Al-Din Ahmad bin Idris bin Abdul-Rahman Al-Maliki, famously known as Al-Qurani (d. 684 AH), edited by Taha Abdul-Raouf Saad, Publisher: United Artistic Printing Company, First Edition, 1393 AH - 1973 CE.
- 24 .**Sharh Sahih Muslim** by Yahya bin Sharaf Al-Din Al-Nawawi, Second Edition, 1392 AH, Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi (no date of publication).
- 25 .**Sharh Umdat Al-Fiqh** by Sheikh Al-Islam Ahmad bin Abdul-Halim bin Abdul-Salam Ibn Taymiyyah (d. 661 - 728 AH), Publisher: Dar Atat Al-Ilm (Riyadh) - Dar Ibn Hazm (Beirut), Third Edition, 1440 AH - 2019 CE.
- 26 .**Sharh Mukhtasar Al-Rawdhah** by Najm Al-Din Abu Al-Rabi' Suleiman bin Abdul-Qawi Al-Tuli, edited by Dr. Abdullah bin Abdul-Muhsin Al-Turki, First Edition, 1410 AH, Al-Risalah Foundation, Beirut.
- 27 .**Al-Udda fi Usul Al-Fiqh** by Al-Qadi Abu Ya'la, Muhammad bin Al-Husayn Al-Qari Al-Baghdadi Al-Hanbali (d. 380 - 458 AH), edited by Dr. Ahmed bin Ali bin Seer Al-Mubarak, Second Edition, 1410 AH - 1990 CE.
- 28 .**Al-Ghayth Al-Jami' Sharh Jam' Al-Jawami'** by Wali Al-Din Abu Zar'ah Ahmad bin Abdul-Rahim Al-Iraqi (d. 826 AH), edited by Muhammad Tamer Hegazi, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, First Edition (1425 AH - 2004 CE).
- 29 .**Fath Al-Bari Sharh Sahih Al-Bukhari** by Zayn Al-Din Abdul-Rahman bin Ahmad bin Rujab bin Al-Hassan Al-Salimi Al-Baghdadi then Al-Dimashqi Al-Hanbali (d. 795 AH), edited by a group of researchers, Al-Ghurabaa Al-Atheeriyah Library - Madinah, First Edition, 1417 AH - 1996 CE.

- 30 .**Fath Al-Bari** by Ahmad bin Hajar Al-Asqalani (d. 852 AH), edited by Mahbub Al-Din Al-Khatib, Dar Al-Ma'arifah, Beirut (no date of publication).
- 31 .**Fusoos Al-Bada'i' fi Usul Al-Shara'i'** by Muhammad bin Hamza bin Muhammad, Shams Al-Din Al-Fanari (or Al-Fatri) Al-Rumi (d. 834 AH), edited by Muhammad Hussein Muhammad Hassan Ismail, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 2006 CE - 1427 AH.
- 32 .**Al-Fawa'id fi Ikhtisar Al-Maqasid** by Izz Al-Din Abdul-Aziz bin Abdul-Salam bin Abu Al-Qasim bin Al-Hasan Al-Sulami Al-Dimashqi, known as Sultan Al-Ulama (d. 660 AH), edited by Iyad Khalid Al-Tabba'a, Publisher: Dar Al-Fikr Al-Mu'asir, Dar Al-Fikr - Damascus, First Edition, 1416 AH.
- 33 .**Qawaat' Al-Adillah fi Al-Usul** by Abu Al-Muzaffar Mansur bin Muhammad bin Abdul-Jabbar bin Ahmad Al-Mawrazi Al-Samarqandi Al-Tamimi Al-Hanafi, later Al-Shafi'i (d. 489 AH), edited by Muhammad Hassan Muhammad Hassan Ismail Al-Shafi'i, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1418 AH / 1999 CE.
- 34 .**Qawa'id Al-Ahkam fi Masalih Al-Anam** by Izz Al-Din Abdul-Aziz bin Abdul-Salam bin Abu Al-Qasim bin Al-Hasan Al-Sulami Al-Dimashqi, reviewed and commented by Taha Abdul-Raouf Saad, Publisher: Al-Kulliyat Al-Azhariyah Library, Cairo.
- 35 .**Kashaf Al-Qina' an Matn Al-Iqna'** by Al-Mansur bin Younis bin Salah Al-Din bin Hasan bin Idris Al-Bahuti Al-Hanbali (d. 1051 AH), Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- 36 .**Lisan Al-Arab** by Ibn Manzur (d. 711 AH), Dar Ihya' Al-Turath, Historical Foundation, Beirut, Third Edition (1419 AH).
- 37 .**Al-Mubdi' fi Sharh Al-Muqni'** by Ibrahim bin Muhammad bin Abdullah bin Muhammad bin Mufligh, Abu Ishaq, Burhan Al-Din (d. 884 AH), Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1418 AH - 1997 CE.
- 38 .**Majmu' Al-Fatawa** by Taqi Al-Din Abu Al-Abbas Ahmad bin Abdul-Halim bin Taymiyyah Al-Harrani (d. 728 AH), edited by Abdul-Rahman bin Muhammad bin Qasim, Publisher: King Fahd

Complex for Printing the Holy Quran, Madinah, Saudi Arabia,  
Year of Publication: 1416 AH / 1995 CE.

- 39 .**Al-Majmu' Sharh Al-Muhadhab** by Abu Zakariya Muhyi Al-Din Yahya bin Sharaf Al-Nawawi (d. 676 AH), Publisher: Dar Al-Fikr.
- 40 .**Majmu' Fatawa Sheikh Al-Islam Ahmad bin Taymiyyah** collected and organized by Abdul-Rahman bin Qasim, Publisher: Dar Alam Al-Kutub, Riyadh, 1412 AH.
- 41 .**Al-Mahsool fi Ilm Al-Usul** by Al-Fajr Al-Din Muhammad bin Umar Al-Razi, edited by Taha Jaber Al-Alwani, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, First Edition, 1400 AH.
- 42 .**Mukhtar Al-Sahhah** by Zain Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul-Qadir Al-Hanafi Al-Razi (d. 666 AH), edited by Yusuf Al-Sheikh Muhammad, Publisher: Al-Maktabah Al-'Asriyah, Al-Dar Al-Namudhajiyah, Beirut, Fifth Edition (1420 AH / 1999 CE).
- 43 .**Al-Mustasfa fi Ilm Al-Usul** by Abu Hamid Muhammad bin Muhammad Al-Ghazali Al-Tusi (d. 505 AH), edited by Muhammad Abdul-Salam Abdul-Shafi, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, First Edition (1413 AH / 1993 CE).
- 44 .**Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir** by Ahmad bin Muhammad bin Ali Al-Fayyumi then Al-Hamawi, Abu Al-Abbas (d. circa 770 AH), Publisher: Al-Maktabah Al-'Ilmiyyah, Beirut.
- 45 .**Ma'alin Al-Sunan**, a commentary on Sunan Abu Dawood, by Abu Sulayman Hamad bin Muhammad bin Ibrahim bin Al-Khatab Al-Busti, known as Al-Khatabi (d. 388 AH), Publisher: Al-Matba'ah Al-'Ilmiyyah, Aleppo, First Edition, 1351 AH.
- 46 .**Al-Mughni** by Ibn Qudamah: Muwaffaq Al-Din Abdullah bin Ahmad bin Muhammad Al-Maqdisi (d. 620 AH), First Edition 1405 AH, Dar Al-Fikr, Beirut.
- 47 .**Mafatih Al-Ghayb** by Abu Abdullah Muhammad bin Umar bin Al-Hasan bin Al-Hussein Al-Timiy Al-Razi (d. 606 AH), Publisher: Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, Beirut, Third Edition, 1420 AH.

- 48 .**Al-Mufham Lima Ashkal min Talkhish Kitab Muslim** by Ahmad bin Umar Al-Qurtubi (d. 578 AH), edited by Muhyi Al-Din Diab Miesto, Publisher: Dar Ibn Kathir, Damascus - Beirut, First Edition, 1417 AH / 1996 CE.
- 49 .**Mqayis Al-Lugha** by Abu Al-Husayn Ahmad bin Faris bin Zakariya (d. 395 AH), edited by Abdul-Salam Haroon, Publisher: Dar Ihya' Al-Kutub Al-'Arabiya, Cairo, First Edition (1361 AH).
- 50 .**Al-Manthoor fi Al-Qawa'id Al-Fiqhiyyah** by Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadur Al-Zarkashi (d. 794 AH), Publisher: Ministry of Awqaf, Kuwait, Second Edition (1405 AH / 1985 CE).
- 51 .**Al-Mankhul min Ta'liqat Al-Usul** by Muhammad bin Muhammad Al-Ghazali Al-Tusi (d. 505 AH), edited and annotated by Dr. Muhammad Hassan Heeto, Publisher: Dar Al-Fikr Al-Mu'asir, Beirut Lebanon, Dar Al-Fikr, Damascus, Third Edition, 1419 AH / 1998 CE.
- 52 .**Al-Muwafaqat** by Ibrahim bin Musa bin Muhammad Al-Lakhmi Al-Gharnati, known as Al-Shatibi (d. 790 AH), edited by Abu Ubaida Mashhur bin Hassan Al-Salman, Publisher: Dar Ibn Affan, First Edition, 1417 AH / 1997 CE.
- 53 .**Nafais Al-Usul fi Sharh Al-Mahsoul** by Shihab Al-Din Ahmad bin Idris Al-Qarqi (d. 684 AH), Publisher: [no further details provided].